

# أفريقيا علي رأس أولويات السياسة الخارجية المصرية

منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في مصر عام ٢٠١٤ وضع نصب عينيه إعادة الاعتبار للبعد الأفريقي إلى أن تم اختيار مصر رئيساً للاتحاد الأفريقي في فبراير عام ٢٠١٩، حيث كثف الرئيس السيسي اهتمامه بشواغل قارته السمراء، وعمل من خلال مشاركاته وتحركاته الدولية علي إيصال صوت أفريقيا إلى العالم أجمع بالتواجد القوي في كافة التجمعات الدولية، حتي أصبح اسم ومكانة القارة السمراء وصوتها مسموعاً. بل تحولت دول القارة من مجرد رقم في سجل دول العالم إلى كيان كبير يحسب له العالم الآن ألف حساب انطلاقاً من قناعة دولية ترى أنه لا تنمية حقيقية في أي مكان بالعالم دون أن تكون قارة أفريقيا متواجدة فيها بقوة وبشكل لافت للنظر.

وقد سعي الرئيس من خلال جولاته ومشاركاته الدولية المكثفة بصفته رئيساً لمصر وللإتحاد الإفريقي خلال الفترة الماضية إلي استعراض العديد من فرص الاستثمار في أفريقيا من أجل التنمية والعمل علي توحيد وتكثيف الجهود من أجل مكافحة الإرهاب، حيث شارك في قمة الشراكة من أجل أفريقيا التي انعقدت على مدار يومين في ألمانيا في ١٩ من نوفمبر ٢٠١٩ تحت عنوان "قمة الاستثمار مستقبل مشترك" إلى جانب عدد من رؤساء الدول الإفريقية، وتعد هذه هي المشاركة الثالثة للرئيس السيسي في القمة الألمانية الإفريقية.

وفي أكتوبر ٢٠١٩ تمت دعوة الرئيس السيسي بصفته رئيساً للاتحاد الإفريقي لرئاسة قمة روسيا أفريقيا مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمدينة سوتشي الروسية. والتي تعتبر أول حدث في تاريخ العلاقات الروسية الإفريقية يعقد على مستوى الرؤساء، وقد انصب الاهتمام في هذه القمة علي كيفية تدعيم التعاون في شتى المجالات الخاصة بالتنمية سواء السياسية أو الاقتصادية والثقافية والإنسانية. ومناقشة القضايا الملحة التي يواجهها الأمن الاقليمي والعالمي ومنها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح وغيرها.

كما جاءت مشاركة مصر في القمة السابعة لمؤتمر "تيكاد ٧" نهاية أغسطس ٢٠١٩ التي استضافتها العاصمة اليابانية طوكيو، في اطار مواصلة الرئيس السيسي مهامه من أجل أفريقيا، وقد أثمرت إلى الاتفاق على ضخ استثمارات يابانية بقيمة ٢٠ مليار دولار لأفريقيا علاوة على مواصلة الشراكة بين القارة وشركاء التيكاد لتعزيز التنمية المستدامة والابتكارات والتكنولوجيا والسلام والاستقرار بالقارة الإفريقية.

وشارك الرئيس أيضاً ممثلاً لقارته أفريقيا ومناقشاً لشواغلها في قمة الـ ٧ والتي استضافتها مدينة "بياريتز" الفرنسية يومي ٢٥ و٢٦ أغسطس، ودعا الرئيس السيسي خلالها إلى وضع إطار لتنمية واستخدام الموارد البشرية والمادية لأفريقيا من أجل تحقيق تنمية معتمدة على الذات.

ونحاول في هذا العدد القاء الضوء علي تلك القمم التي شارك فيها الرئيس السيسي خلال تلك الفترة:

## القمة الألمانية الأفريقية ..

### شراكة متعددة الأهداف تعزز التنمية المستدامة في أفريقيا نوفمبر ٢٠١٩



كذلك لا يمكن التغافل عن أهمية التوقيت الذي انعقدت فيه هذه القمة والذي يأتي في لحظة صعبة يعيشها الاقتصاد العالمي نتيجة تباطؤ عملية النمو. كما يجيء انعقاد القمة في ظل رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي ليؤكد على أهمية العمل الجماعي الإفريقي على المستوى الدولي، في ضوء التحديات التنموية، خاصة وأن مصر لها مبادرات هامة ومؤثرة على صعيد التنمية في إفريقيا.

تعتبر القمة أيضاً نموذجاً متميزاً للشراكة متعددة الأطراف، إذ تنصهر فيها العلاقات المصرية الألمانية الإفريقية، لتخلق مرحلة جديدة من التعاون، وترسم أطراً اقتصادية تقوم على مفهوم الشراكة العادلة، خاصة وأن القارة الإفريقية تفتح أفقاً جديدة أمام القوى الاقتصادية العالمية بما تقدمه من فرص

حظيت قمة الشراكة من أجل أفريقيا التي انعقدت على مدار يومين في ألمانيا في الـ ١٩ من نوفمبر ٢٠١٩ تحت عنوان "قمة الاستثمار مستقبل مشترك" بحضور السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، بصفته رئيساً لمصر وللاتحاد الإفريقي، إلى جانب عدد من رؤساء الدول الإفريقية، بأهمية خاصة في ظل استعادة مصر لدورها الرائد في القارة الإفريقية ورئاستها هذا العام للاتحاد الأفريقي، إذ تعكس مشاركة مصر للمرة الثالثة على التوالي في هذه القمة الألمانية الإفريقية مدى أهمية الشراكة المصرية واعتبار مصر هي بوابة أفريقيا إنطلاقاً من العمق الاستراتيجي الذي تمثله داخل ربوع القارة وفرص الاستثمار الهائلة التي توفرها للمستثمرين في جميع القطاعات.

سائحة للاستثمار، الأمر الذي من شأنه تعزيز أركان التنمية المستدامة في القارة ووضع حلول عملية لمشكلة اللاجئين التي اجتاحت القارة الأوروبية.

### فعاليات القمة

رحبت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل برؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية الشريكة الاثنتي عشر في مبادرة مجموعة العشرين "شراكة مجموعة العشرين مع إفريقيا" في برلين. كما تم تمثيل دولة جنوب إفريقيا كشريك لمجموعة العشرين في المبادرة.

إذ تطمح مصر أن تصبح مصدراً أساسياً للغاز في المنطقة". كما أكد سيادته على أن تناول قضية تحقيق التنمية المنشودة في أفريقيا لا يكتمل دون الخوض في كيفية تهيئة المناخ المواتي كشرط أساسي لإنجاح أى مسعى جاد للنهوض بقارتنا، مشيراً إلى أن القارة الأفريقية تقدم فرصاً واعدة ومتنوعة للاستثمار تجذب الاهتمام العالمي.

من ناحية أخرى تضمن برنامج أعمال القمة مؤتمراً مطولاً حول "الاستثمار"، نظمته الجمعية الأفريقية - الألمانية للأعمال بمشاركة ممثلى الشركات التي لديها



مشاريع استثمارية بالفعل في دول CWA " مبادرة الشراكة مع افريقيا" وهي دول مصر وإثيوبيا وبنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وغينيا والمغرب ورواندا والسنغال وتوجو وتونس، لمقاربتها مع مشاريع استثمارية في بلدان أخرى، ووضعتها في دائرة الضوء وإظهار ما تم إحرازه من نتائج حتى الآن .

وقد جرى انعقاد مؤتمر للمستثمرين في اليوم الاول للقمة والذي تناول كيفية بناء علاقات أوثق مع الاقتصاد. تلاها مناقشة حول "الإطار السياسى وشروط الشراكة". وقد ألقى الرئيس السيسي خلال المؤتمر كلمة حث فيها على المزيد من الاستثمارات في بلاده، وقال "إن تلك الاستثمارات ستكون «عامل استقرار» لتأمين وظائف ونقل الطاقة في أنحاء أفريقيا،

والمساهمة في تحديث البنى التحتية في القارة، والعمل على توظيف الشباب وخلق فرص عمل من خلال الصناعات كثيفة العمالة.

• طرح ألمانيا رؤيتها ومقترحاتها بشأن التعاون لدعم عملية التصنيع في أفريقيا، ولمساندة تلك الدول وأهمها مصر، في تسريع برامجها التصنيعية ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

• معالجة أسباب الهجرة غير الشرعية وإيجاد آفاق لهذه الشعوب في دولها والعمل على تأمين مستقبل مناسب للشباب والحد من الهجرة.

• دعم التصنيع في أفريقيا والدول الأقل نمواً، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في الدول الأفريقية.

• تحديث طرق الزراعة وعالم الأعمال التجارية و أوضاع المرأة والشباب وتشجيع ريادة الأعمال.

كما تم تخصيص حلقة نقاشية لبحث عدة ملفات، على رأسها، تنفيذ فرص الاستثمار الألماني المباشر في القارة، إلى جانب استعراض مشاريع أهم الشركات الألمانية في دول CWA ، كما تضمنت القمة جلسة لطرح الرؤى ووجهات النظر بشأن سبل تعميق شراكة مجموعة العشرين مع أفريقيا، واستعراض سبل الوصول الى الأسواق الأفريقية في ضوء الفرص المتاحة والتحديات التسويقية القائمة بالفعل في بعض البلدان. أما الجلسة الختامية جرى تخصيصها لبحث سبل التعاون من أجل زيادة معدلات النمو والاستفادة من الشراكات الجديدة بين المستثمرين والمؤسسات التنموية في القارة .

### أهم محاور النقاش

• بحث إمكانية تقديم خطوات عملية وإجراءات فعالة لدعم التنمية في أفريقيا ودفع التنمية الاقتصادية.

• جذب الاستثمارات الخاصة لأفريقيا،



من التحديات المشتركة التي تتعلق بمسئولية الدول الأفريقية نحو تقديم مزيد من الضمانات وتهيئة مناخ مناسب للاستثمار وكذلك تزايد القلق من جانب المستثمرين نظراً لارتفاع هامش المخاطر ، فيما أكدت ميركل إن الهدف من المبادرة هو إحداث "انتعاش اقتصادي قائم بذاته". كما أنه يجب تشجيع استثمارات الشركات الألمانية في البلدان الأفريقية، ولكن في المقابل يجب أن يكون النظام المالي

والضريبي في إفريقيا موثقاً به للمستثمرين الألمان. خاصة وأن الشفافية ستجلب المزيد من المستثمرين إلى هذه البلدان. وأشارت أن بلادها تعلم أن الدول الأفريقية قد وضعت أجندة طموحة للغاية في السنوات الأخيرة".

ثالثاً : تدشين صندوق للاستثمار الإنمائي "Africa Grow" بهدف خلق حالة تحفيزية تسهم في دعم مناخ الاستثمار في القارة تصل قيمته إلى مليار يورو ، حيث أكدت ميركل أن هذا الصندوق يوفر للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في إفريقيا فرصة للحصول على موارد مالية أفضل. بالإضافة إلى جعل شروط ضمان التصدير وضمانات الاستثمار أكثر جاذبية. ومنذ عام ٢٠١٨ قامت ألمانيا بتأمين صادرات إلى دول مبادرة "الشراكة مع أفريقيا" بلغت قيمتها ٣٣٠ مليون يورو وذلك بفضل تقديم ضمانات اتحادية. كما أنه - بحسب قول ميركل - تم توفير فرص جديدة للتعاون في مجال الرقمنة



❖ ارتكزت الرؤية الألمانية على طرح ثلاث محاور هامة على طريق تحقيق الأهداف المرجوة في القارة، تمثلت في :-

أولاً : اتخاذ خطوات شجاعة تتعلق بتحديد أوجه التقدم التي تم إحرازه، و العوائق التي لا تزال قائمة، والعقبات التي من الممكن أن تنشأ في المستقبل، إستناداً إلى مفهوم أن التنمية في الأساس بمثابة "عملية تعلم"، خاصة وأن العالم لم يعد بحاجة إلى الخطب الرنانة، والبدل

هو طرح المناقشات في إطار الشراكة، الأمر الذي يفرض ضرورة بذل مزيد من الجهد للتماشي مع توقعات "الشباب الأفريقي" الذي يطلب من سياسى العالم إحراز نتائج ملموسة".

وفي هذا السياق هنأت ميركل الدول المشاركة على حقيقة أن أفريقيا قد اتخذت "خطوات شجاعة"، على سبيل المثال، عندما أنشأت منطقة تجارة حرة إفريقية. هناك أيضاً إجراء مهم يتعلق بمبادرة إفريقيا الذكية Smart Africa Initiative، والتي من شأنها أن تُحدث تقدماً في عملية الرقمنة والسوق الرقمية الموحدة. كما أوضحت ميركل أنه لا ينبغي تشجيع الاقتصاد الألماني فحسب بل أيضاً حث الاقتصاد الأوروبي على الاستثمار في إفريقيا.

ثانياً : إنشاء نظام مالي وضريبي موثق فيه وهو أحد أهم أهداف تلك القمة، خاصة وأن الأفارقة والأوروبيون يواجهون العديد

والتعليم المهني للشركات. ومن المخطط توفير ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل و ٣٠,٠٠٠ مركز للتدريب في الدول الأفريقية.

## قراءة فى نتائج القمة

### ❖ لماذا تتجه ألمانيا الآن نحو القارة الأفريقية؟

تسعى ألمانيا من خلال رئاستها الدورية لمجموعة العشرين لاجتذاب الاستثمارات نحو أفريقيا كمرحلة أساسية للحد من الهجرة إلى أوروبا، وخلق دور ريادي لها موازيا بل ومناظرا للقوى الدولية الناشطة في إفريقيا، مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أو الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل. وفي إطار هذه المساعي سعت ألمانيا إلى دعم الشراكة مع أفريقيا، عبر المبادرات الاقتصادية والتنموية وبرامج الاستثمار الهادفة إلى تحقيق التنمية الدائمة في الدول الإفريقية.

ترغب ألمانيا أيضاً في إحياء العلاقات الاقتصادية مع البلدان الإفريقية خاصة في ظل سباق القوى العظمى نحو القارة، في مجال الاستثمار. وفي إطار اتفاقية الشراكة مع إفريقيا، وفي هذا الصدد عملت ألمانيا على دعم حكومة كوت ديفوار وغانا وتونس من خلال إجراءات ثنائية محددة الهدف، وهو ما يسمى الشراكات من أجل الإصلاح، بهدف التوسع في الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة وتنمية القطاع المالي والمصرفي. في حين تقوم البلدان الشريكة بتطبيق خطوات الإصلاح.

وقد ركزت أنجيلا ميركل خلال الأعوام الأخيرة على الجانب الإفريقي في دبلوماسيتها، معولمة على بلدان القارة لاحتواء تدفق المهاجرين نحو أوروبا، بعد أن واجهت ضغوطا شديدة للحد من عدد طالبي اللجوء القادمين إلى ألمانيا، وتعرضت لانتقادات كثيرة حتى داخل معسكرها المحافظ لفتحها الباب أمام أكثر من

مليون مهاجر عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وترى ألمانيا أن وقف تدفق المهاجرين إليها ضرورة ملحة، ومن مصلحتها معالجة أسباب الهجرة من خلال التنمية الاقتصادية التي يجب أن تكون بوتيرة سريعة.

وقامت المستشار الألمانية بعدد من الجولات في إفريقيا بحثاً عن فرص استثمارية تدعم التنمية الاقتصادية في القارة وتكبح الموجات المستقبلية من الهجرة نحو أوروبا. وقامت بزيارة مالي والنيجر، اللتين تشكلان معبرين كبيرين للراغبين في اللجوء. وتعدت بتقديم مزيد من المساعدات المالية للنيجر إحدى أفقر دول العالم لدعم حربها ضد مهربي البشر والإسلاميين المتشددين. كما قامت بجولة عربية في ٢٠١٧ شملت كلا من مصر وتونس. وعقدت محادثات مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، تلتها أخرى مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، حول الوضع السياسي في ليبيا -التي تحولت بعد إغلاق طريق البلقان إلى محطة الانطلاق الأولى للمهاجرين نحو أوروبا.

تم الاتفاق مع مصر على نقاط ملموسة، منها مراقبة الحدود وتزويد مصر بأسلحة ومعدات تكنولوجية بغرض ضبط الحدود البحرية والبرية على الجانب الليبي، والحصول على تسهيلات في سداد تكلفة أنواع محددة من السلاح قد تستورد من ألمانيا. وأكدت مصر على ضرورة التركيز أولاً على وقف تهريب اللاجئين، خاصة أنها لا تنشئ معسكرات لاجئين وأن مشاركة دول دعمت الجماعات المسلحة الليبية في أي اتفاق سياسي بين القوى السياسية سيكون تأثيرها سلبياً. وعقب زيارتها لمصر في مارس الماضي، تم الإعلان على اتفاقية بين مصر وألمانيا أطلق عليها إعادة التوطين، يتم من خلالها نقل ١٦٠٠ لاجئ من مصر -معظمهم من النساء- إلى ألمانيا، وسيحظون بدعم من الحكومة الألمانية.

ولعل أحد الأسباب الرئيسية لتوجه ألمانيا نحو القارة الأفريقية هو محاربة التنظيمات الإرهابية المستوطنة في إفريقيا، والتي ترتبط بتنظيم القاعدة وداعش، فمن خلال التنمية المستدامة لإفريقيا تسعى ألمانيا لمحاربة إرهاب هذه التنظيمات عن طريق زيادة وعي الشعوب. كما تعمل مصر وألمانيا على تبادل وجهات النظر حول محاربة الإرهاب خاصة في ليبيا، لإنهاء فوضى انتشار الجماعات الإجرامية والمليشيات الإرهابية، ومنح الأولوية القصوى لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والأمن، وهو ما عبرت عنه المستشار الألمانية خلال اتصال هاتفى أجرته مع الرئيس عبد الفتاح السيسي في ١٥ نوفمبر.

## مؤشرات التواجد المصرى في القمة الإفريقية؟

تعد هذه هي المشاركة الثالثة للرئيس عبد الفتاح السيسي في القمة الألمانية الأفريقية، حيث سبق وأن شارك في القمة الأولى التي استضافتها برلين في يونيو ٢٠١٧، والثانية في أكتوبر ٢٠١٨. والواقع ان حضور ومشاركة الرئيس السيسي يعكس مدى الحرص على أن تكون القمة فرصة مواتية للرئيس ولزعماء أفريقيا للوصول بأصواتهم بشكل أكثر وضوحا لدول العالم، وسيصبح بإمكان الدول الأفريقية وألمانيا التشاور والحوار واتخاذ القرارات فيما يخص شئون الاقتصاد والتنمية المستدامة.

تعتبر القمة فرصة مناسبة لإطلاع الدول الأفريقية إضافة إلى ألمانيا، على مدى تقدم الإصلاحات الاقتصادية التي أنجزتها مصر، وما تحقق على أرض الواقع بعد قفزة التحسن التي يشهدها الاقتصاد المصري مؤخرا، وثقة مؤسسات التمويل الدولية في مصر، على الرغم من المواجهة مع الإرهاب في سيناء. ومن مؤشرات هذا التحسن في الاقتصاد المصري، ما

يشهده سوق السياحة الألمانية إلى مصر، من ارتفاع كبير بعد زيارة ميركل لمصر في مارس الماضي، وقد وصل عدد السائحين الألمان إلى مصر عام ٢٠١٩ إلى مليون وثمانمائة ألف سائح.

تنطوى الزيارة على أهمية سياسية لمصر على المستوى الثنائي والإفريقي والإقليمي من خلال اللقاءات الثنائية التي اجراها الرئيس السيسي مع المستشار الألمانية، بما يؤكد عمق العلاقات المصرية الألمانية، وكذلك اللقاءات مع الزعماء الأفارقة، كما تؤكد المكانة التي تحظى بها مصر كعضو فاعل في الأسرة الأفريقية وفي مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي. خاصة وأن القادة الأفارقة يتابعون مشروعات التنمية في مصر ويريدون التعاون الاقتصادي مع القاهرة.

وأخيراً .... يمكن القول بأن التعاون بين القاهرة وبرلين قد بلغ انتعاشة غير مسبوقة، ارتكازاً على توافق الرؤى والمصالح، ما يؤكد أن البلدين يخطوان معا لتحقيق قفزة نوعية في التعاون المشترك، حيث كشفت السنوات الماضية أن التطور الإيجابي الكبير في العلاقات المصرية الألمانية يصب في صالح السلام والتنمية والاستقرار في كل من أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، وجميعها أهداف مشتركة تسعى إليها مصر وألمانيا، وتحديداً فيما يخص قضيتي مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن عدم اغفال أهمية الوساطة المصرية في عدد من الملفات الساخنة في المنطقة والتي سيكون لتفاقمها أثره السلبي ليس فقط على الشرق الأوسط وإنما على العالم بأسره.

إعداد: شرين ماهر

# القمة الروسية الأفريقية

## تعزيز القدرات ونبادل الخبرات في التصدي للإرهاب



منذ تولي مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي وتبنى خطة التنمية في أفريقيا ٢٠٦٣، لم تدخر مصر جهداً في سبيل تدعيم أواصر التعاون المشترك مع جميع دول القارة السمراء على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو الثقافي من أجل ترسيخ قيم الشراكة والتعاون في ربوع القارة، كما أنها تسعى إلى حث الشركاء الدوليين على المساهمة في دعم التنمية في أفريقيا من أجل القضاء على مشاكل الفقر والتصحر ورفع مستوى المعيشة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار انعقدت قمة روسيا- أفريقيا بمدينة سوتشي الروسية خلال يومي ٢٣- ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩ برئاسة كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الاتحاد الأفريقي، والتي تعتبر أول حدث في تاريخ العلاقات الروسية الأفريقية يعقد على مستوى الرؤساء، حيث تم دعوة جميع رؤساء دول القارة للحضور وكذلك الشركات والاتحادات والمؤسسات الإقليمية. وقد شارك في أعمال القمة والمنتدى الاقتصادي الروسي - الأفريقي ممثلون رسميون لجميع البلدان الأفريقية البالغ عددها ٥٤، وكان يمثل ٤٥ منها رؤساء الدول، كما حضر المنتدى الأمين العام للأمم المتحدة، ورؤساء ٨ منظمات إقليمية في أفريقيا (الاتحاد الأفريقي وبنك الاستيراد والتصدير الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة دول الساحل الأفريقي الخمس واتحاد المغرب العربي ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا).

وتأتى أهمية هذه القمة في الوقت الذي تواجه فيه القارة والمنطقة بل والعالم أزمات كثيرة. ولعل الإهتمام الأكبر في إطار العلاقات الروسية الأفريقية سوف ينصب على البحث في كيفية تدعيم التعاون في شتى المجالات الخاصة بالتنمية سواء السياسية أو الاقتصادية والثقافية والإنسانية. ومناقشة القضايا الملحة التي يواجهها الأمن الإقليمي والعالمي ومنها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح وغيرها. ويعد إنشاء تلك الآلية في تدعيم العلاقات الروسية الأفريقية خطوة هامة في سبيل تنويع اشكال واتجاهات التعاون بين الطرفين وهو ما يتيح الفرصة لتوقيع عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تنمى هذه العلاقة وبخاصة في الجانب الاقتصادي والتجاري. الرئيس السيسي يؤكد أن القارة الأفريقية منفتحة على التعاون مع شركائها خلال الجلسة الافتتاحية للقمة الروسية الأفريقية:





الرئيس عبد الفتاح السيسي أثناء إلقاء كلمته

ارتباطًا بالتحديات المتسارعة التي نواجهها في إطار عالم ديناميكي ومتغير."

واستطرد السيسي: "نجتمع اليوم في أول قمة تضم دول قارتنا الأفريقية وروسيا الاتحادية تحت شعار (من أجل السلم والأمن والتنمية)، بعد انقضاء قرابة ٣ شهور على القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي التي استضافتها نيامي في ٧ يوليو ٢٠١٩ والتي شهدت إطلاق الأدوات التنفيذية لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وتعد هذه الاتفاقية أحد أهم ركائز الأجندة التنموية للاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، حيث تسعى إلى تعزيز جهود الاندماج الإقليمي وزيادة تنافسية القارة الأفريقية على المستوى العالمي، وتحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات ذات الأولوية للدول الأفريقية وعلى رأسها الصناعة والطاقة والزراعة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات."

ولفت الرئيس إلى سعي دول الاتحاد الأفريقي كذلك للبناء على ما شهدته القارة من نمو اقتصادي ملموس خلال السنوات العشر الأخيرة، خاصة من خلال المضي

ألقى الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الاتحاد الأفريقي ٢٠١٩ الكلمة الافتتاحية في أعمال القمة الأفريقية الروسية، التي انطلقت فعالياتهما في منتجع سوتشي، بمشاركة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورؤساء وزعماء الدول الأفريقية المشاركة في المنتدى.

وقال السيسي: "أود في البداية أن أعرب عن الامتنان والتقدير للرئيس فلاديمير بوتين، ولشعب روسيا الاتحادية الصديق، ولمدينة سوتشي الرائعة على حفاوة الضيافة وحسن التنظيم الذي لمستته الوفود الأفريقية منذ وصولها إلى روسيا، كما أتوجه بالشكر إلى الجهات المنظمة على الإعداد المتميز وما بُذل من جهد لإطلاق النسخة الأولى من قمة أفريقيا-روسيا التي ندشن أعمالها اليوم."

وتابع الرئيس: "إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث اليوم في هذا المحفل المهم وأمام هذا الجمع المتميز من على أرض روسيا الاتحادية، أحد أهم الفاعلين على الساحة الدولية، وأحد أهم أصدقاء قارتنا الأفريقية."

وزاد السيسي: "قطع التعاون الأفريقي الروسي أشواطًا طويلة منذ منتصف القرن الماضي الذي شهد تضامن روسيا مع الدول الأفريقية في كفاحها ضد الاستعمار، وإسهامها مادياً ولوجستياً ومعنوياً دعماً لحركات التحرر الأفريقي على امتداد القارة."

وأوضح الرئيس: "ثبت على مدار السنوات أنّ الشعوب الأفريقية والشعب الروسي يربطهما الكثير من ركائز التعاون ويتمثالان في العديد من التطلعات، وكذلك التحديات، وهو الأمر الذي يؤكد صواب رؤية إطلاق تعاون أفريقي روسي أوسع وأرحب وأشمل يعكس تلك التطلعات، ويوفر مساحة أكبر للتنسيق

قدما لتحقيق التكامل عن طريق استكمال المشروعات القارية التي تهدف إلى الاندماج الإقليمي، كما تضطلع الدول الأفريقية بجهد كبير لوضع أطر لحوكمة الشركات والأسواق المالية بما يزيد من استقرار أسواقها وجاذبيتها للمستثمرين الخارجيين".

وتابع السيسي أننا نعي التحديات التي تواجه جهود ترسيخ الاستقرار في القارة الأفريقية، ولعل خطتنا الطموحة لإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠ تعد أحد أهم الخطوات لتحقيق هذا الهدف الأسمى، وهو الموضوع الذي سيكون على رأس أولويات عمل القادة الأفارقة خلال العام المقبل، في ضوء أهميته لتحقيق تطلعات الشعوب الأفريقية في العيش في سلام ورخاء.

وأكد الرئيس: "في هذا الإطار، تبرز الحاجة الماسة لدعم سياسة الاتحاد الأفريقي الإطارية لإعادة الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد النزاعات ودعم أنشطة مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد النزاعات الذي تستضيفه مصر، وخطط العمل التنفيذية التي تحصن الدول الخارجة من النزاعات ضد أخطار الانتكاس، وتسعد على بناء قدرات مؤسسات الدولة لتضطلع بمهامها في حماية أوطانها ترسيخا للاستقرار والسلام".

وأوضح السيسي: "من هذا المنطلق، نؤكد التزامنا بالتفاعل مع الأطراف الإقليمية والدولية في ضوء إدراكنا لأهمية تعزيز التنسيق والمواءمة بين آليات السلم والأمن القارية والإقليمية والدولية في إطار يرتكز على مبادئ احترام القانون الدولي والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية، وإعلاء قيم العمل متعدد الأطراف".

وأضاف الرئيس: "يتعين علينا أن نتذكر جميعاً أن مواجهة الإرهاب تعد أولوية متقدمة لأجندة السلم والأمن الأفريقية والدولية، ومع إدراكنا لصعوبة تلك المعركة وتعقيداتها، تظل المواجهة الشاملة هي الطريق الأمثل لاجتثاث جذور الإرهاب ومحاصرته".

وتابع السيسي أن القارة الأفريقية منفتحة للتعاون مع مختلف الشركاء، ونأمل من خلال قمتنا أن نرسي قواعد التعاون الأفريقي الروسي للسنوات المقبلة، مع تأكيدنا أهمية توسيع وفتح آفاق هذه العلاقة لتشمل الجوانب التجارية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتي يجب أن تأتي إعمالاً لمبدأي الشراكة العادلة بين الدول الأفريقية وروسيا في إطار يضمن المكسب للجميع، وملكية الدول الأفريقية لمقدراتها.

وأكد الرئيس أنه اتصالاً بتركيز قمتنا الحالية على موضوع "السلم والأمن والتنمية"، لا يفوتني في هذه المناسبة أن أشير إلى اعترام مصر لإطلاق النسخة الأولى من منتدى أسوان للسلم والتنمية المستدامة يومي ١١ و١٢ ديسمبر ٢٠١٩، ليكون منصة إقليمية وقارية يجتمع فيها قادة السياسة والفكر والرأي وصناع السلم وشركاء التنمية في مدينة أسوان جوهرة النيل، والتي تعبر بحق عن الهوية الأفريقية لمصر.

وأوضح السيسي: "سنعمل على أن يوفر المنتدى منصة دائمة للحوار والتفاعل بين القادة وصانعي القرار والخبراء من دول القارة الأفريقية وخارجها، تعني بالعلاقة بين السلم من ناحية والتنمية المستدامة من الناحية الأخرى، لوضع الآليات ذات الصلة القائمة بالفعل موضع التنفيذ وتفعيلها في السياق الأفريقي. وأنتهز هذه



الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

الفرصة لدعوة الرئيس فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية وأشقائي رؤساء الدول الأفريقية للمشاركة في أعماله وللإسهام في مناقشاته بهدف إثراء التفاعل حول موضوعاته الرئيسية.

وأتمّ الرئيس: "لا يسعني في الختام إلا أن أؤكد تطلعي لخروج قمتنا اليوم بخلاصات تصب في مصلحة الشعوب الأفريقية وشعب روسيا الصديق، وأن تمهد مخرجاتها للمزيد من التعاون الروسي الأفريقي في المستقبل".

بوتين: روسيا ستواصل نهجها الاستراتيجي لتعزيز الاستقرار في أفريقيا

القتالية للقوات الأفريقية، وأشار إلى وجود تعاون فعلي مع دول أفريقية في المجالين العسكري والعسكري التقني، لافتاً إلى أن عسكريين من ٣٠ دولة أفريقية يدرسون في جامعات وزارة الدفاع الروسية.

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن بلاده ستواصل خطها الاستراتيجي لتعزيز الاستقرار في أفريقيا وتحقيق الأمن الإقليمي.

وعن التبادل التجاري بين روسيا والقارة السمراء، قال بوتين إن تعزيز التعاون التجاري مع أفريقيا أمر محوري بالنسبة لروسيا، مشيراً إلى أن حجم التجارة تضاعف خلال السنوات الخمس الماضية.

وقال بوتين في الجلسة الافتتاحية لقمة "روسيا - أفريقيا" أن روسيا كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي تعزم مواصلة المشاركة بنشاط في تطوير المنحى الاستراتيجي الدولي، والتدابير العملية لتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا، وضمان الأمن الإقليمي".

وبين الرئيس الروسي أهمية اللقاءات كقمة "روسيا - أفريقيا"، مقترحاً عقد القمة مرة كل ثلاث سنوات، ومجدداً اهتمام روسيا بتعزيز الروابط مع الدول الأفريقية.

### لقاءات الرئيس السيسي في سوتشي:

خلال تواجده في سوتشي عقد الرئيس السيسي العديد من اللقاءات، حيث استهل نشاطه في مقر إقامته بلقاء رئيس مجلس إدارة مجموعة "جاز" الروسية لصناعة السيارات "فاديم سوروكين"، وتناول التباحث حول سعي مصر لتطوير نشاطها في مجال صناعة السيارات، وما يتضمنه ذلك المجال من آفاق مستقبلية حديثة، وذلك في ضوء ما تتمتع به السوق المصرية من عوامل لجذب

وأوضح أن تعزيز العلاقات مع الدول الأفريقية يعد أحد أولويات السياسة الخارجية لروسيا، مشدداً على أن مواقف روسيا والدول الأفريقية متقاربة وذلك يسمح بتنسيق المواقف والتحركات في الساحة الدولية.

وأعرب الرئيس الروسي عن استعداد بلاده لمواصلة تدريب العسكريين والعاملين بهيئات حماية القانون في البلدان الأفريقية المتدربين في الهيئات التعليمية الروسية، وذلك في خطوة تهدف لتعزيز الفعالية

## تميز العلاقات بين مصر وتشاد:

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي، تميز العلاقات التاريخية الوطيدة التي تجمع بين مصر وتشاد، مشيراً إلى حرص مصر على تعزيز وتطوير العلاقات مع تشاد على مختلف المستويات، أخذاً في الاعتبار علاقة الجوار الاستراتيجية التي تجمع بين البلدين، فضلاً عن اتفاق الرؤى حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

وفي المقابل أشاد الرئيس التشادي بدور مصر الفاعل على الساحة الأفريقية، في ضوء رئاستها الحالية للاتحاد الأفريقي، مثنياً على مختلف الجهود المصرية المبذولة في هذا الصدد، والتي من شأنها أن تحقق تطلعات شعوب القارة نحو الاستقرار والتنمية.

وشهد اللقاء بين الرئيسين التباحث حول سبل الدفع قدماً بالتعاون الثنائي بين البلدين، حيث أكد الرئيس اهتمام مصر

الاستثمارات الأجنبية، والبنية الأساسية الجديدة والمتطورة، والعمالة الفنية المُدرّبة.

وأكد الرئيس أن مصر تعد من أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مع إمكانية النفاذ لأهم الأسواق الخارجية من خلال الاتفاقات التجارية التي ترتبط بها مصر مع العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهي العوامل التي أدت إلى جذب اهتمام العديد من كبرى الشركات في العالم للعمل في مصر.

وأعرب رئيس "جاز" عن تطلع الشركة لأن يمتد نشاطها إلى مصر، مستعرضاً رؤيته لخطط الشركة المستقبلية للتعاون المشترك فيما يتعلق بالنظم الحديثة الخاصة بمجال النقل العام، بما فيها المركبات الكهربائية وتلك التي تعمل بالغاز، وأفاق توطين تلك الصناعة في مصر في ضوء السوق المصري الواعد والعوامل المتنوعة المحفزة لجذب الاستثمارات به.



النزاعات وتعزيز مقدرات الدولة، مبدياً في هذا الصدد الاستعداد لرعاية ذلك الطرح في ضوء توليه ريادة موضوعات إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في إطار الاتحاد الأفريقي.

من جانبه أكد "فقيه" أهمية مصر وثقلها في القارة الأفريقية، لا سيما في ضوء كونها إحدى الدول التي ساهمت في تدشين الثوابت المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية الأم، والتي مثلت الدعامة الأولى للعمل الأفريقي المشترك، مشيداً بنجاح مصر في تعزيز الجهود التنموية في أفريقيا خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي، وذلك في ظل التحديات الدقيقة التي تمر بها القارة، والتي تستدعي رؤية طموحة ودؤوبة لاستكمال عملية إصلاح الاتحاد بشكل مؤسسي وضمن صيانة الاستقرار الأمني والسياسي في القارة الأفريقية.

وأشار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى حرصه على المشاركة في منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة خلال شهر ديسمبر المقبل، والذي سيمثل منصة هامة للحوار والتفاعل السياسي والتنموي بين القادة وصانعي القرار والخبراء من كافة دول القارة الأفريقية وخارجها، كما أنه يجسد المكانة المصرية الرائدة في القارة الأفريقية في الاهتمام بتفعيل الآليات الأفريقية لصون الاستقرار ودفع التنمية بمختلف دول القارة.

**ويؤكد خلال لقاءه مع رئيس جنوب السودان دعم مصر لكافة الجهود الرامية لتحقيق التسوية السياسية السلمية النهائية في جوبا**

وفي لقاءه بمدينة سوتشي مع رئيس جنوب السودان "سلفا كير"، أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي استمرار مساندة مصر لحكومة

بمواصلة التعاون مع الأشقاء في تشاد في مجال بناء القدرات، وذلك من خلال الدورات التدريبية التي تقدمها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية للكوادر التشادية في مختلف التخصصات، خاصة في مجال الصحة وتنفيذ مبادرة الرئيس لعلاج مليون أفريقي من فيروس "سي"، فضلاً عن تقديم دورات تدريبية للأطباء لتوفير كوادر تشادية ذات خبرات متميزة.

ويعرب أثناء استقباله رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تطلعه لتكثيف جهود الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وتفعيل سياسة إعادة الإعمار والتنمية

التقى الرئيس السيسي بمدينة سوتشي مع موسى فقيه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، حيث أعرب الرئيس عن تطلع مصر لاستمرار التعاون والتنسيق الوثيق مع فريق العمل بمفوضية الاتحاد الأفريقي لدفع عجلة العمل الأفريقي المشترك في مختلف المجالات خلال الرئاسة المصرية للاتحاد، بما يخدم مصالح القارة الأفريقية على نحو فعال.

وأكد الرئيس أهمية تضافر كافة الجهود لتحقيق تطور ملموس على صعيد المجالات ذات الأولوية المطروحة على أجندة الاتحاد الأفريقي، لا سيما بالتركيز على قطاعات التكامل الاقتصادي والاندماج الإقليمي، والسلم والأمن، والإصلاح المؤسسي للاتحاد، والتعاون مع الشركاء الدوليين.

وأشار الرئيس إلى ضرورة العمل على تكثيف جهود الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وتفعيل سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، وذلك في إطار مقاربة شاملة تعتمد على التنمية كغاية ووسيلة لمعالجة جذور

وشعب جنوب السودان، ودعمها لكافة الجهود الرامية لتحقيق التسوية السياسية السلمية النهائية في جوبا، لا سيما من خلال تنفيذ بنود اتفاق السلام المنشط، فضلاً عن بذل مساعيها على المستويين الإقليمي والدولي لتعزيز الجهود الرامية لعودة الاستقرار والأمن هناك وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

من جانبه أعرب رئيس جنوب السودان عن حرص بلاده على مواصلة تعزيز أطر التعاون الثنائي مع مصر في مختلف المجالات في ضوء العلاقات الأخوية والتميزة التي تجمع البلدين، مشيداً في هذا الصدد بدور مصر البناء في دفع عملية التنمية في بلاده.

واستعرض الرئيس سلفا كير خلال اللقاء آخر تطورات الأوضاع السياسية في بلاده، مشيداً في هذا الصدد بدور مصر والجهود التي تبذلها دعماً لاستقرار الأوضاع في المنطقة وفي جنوب السودان، والتي تأتي في إطار دور مصر الرائد على المستوى الإقليمي وكذلك رئاسته مصر الحالية للاتحاد الأفريقي وما يجمع البلدين والشعبين الشقيقين من روابط تاريخية.

**الرئيس السيسي يشارك في حفل غداء مصغر مع رؤساء المنظمات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية الثمانية المعتمدة لدى الاتحاد الأفريقي**

شارك الرئيس السيسي نظيره الروسي بوتين في الغداء المصغر مع رؤساء المنظمات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية الثمانية المعتمدة لدى الاتحاد الأفريقي.

وفي مداخلة له علي هامش الغداء قال الرئيس عبد الفتاح السيسي إن القارة الأفريقية قطعت شوطاً طويلاً على طريق التكامل والاندماج الإقليمي والقاري، بدايةً من

خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية لعام ١٩٨١، مروراً بمعاهدة أبوجا لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية لعام ١٩٩١، وصولاً إلى تدشين اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ودخولها حيز النفاذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩.

وأشار الرئيس السيسي إلى أن ذلك يعد علامة فارقة على طريق إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، مشيراً إلى تواصل الجهود المخلصة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الأفريقية، وكذلك مشروعات الربط البري والبحري بين دولنا وترسيخ أواصر التعاون في مختلف المجالات، لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد والثروات الكامنة في قارتنا الواعدة، تلبية لتطلعات شعوبنا العريقة لغد أفضل.

ووجه الرئيس السيسي الدعوة لتكثيف العمل المشترك، والتعاون مع شركاء التنمية بهدف حشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣.

كما وجه السيسي الدعوة باسم أفريقيا لمؤسسات القطاع الخاص الروسية والعالمية للاستثمار في قارتنا، مؤكداً ضرورة اضطلاع مؤسسات التمويل الدولية والقارية والإقليمية بدورها في تمويل التنمية بأفريقيا، وتوفير السيولة المالية لتعزيز التجارة وزيادة الاستثمارات.

**السيسي وبوتين يعقدان قمة مصغرة مع التجمعات الاقتصادية بأفريقيا**

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن إفريقيا قطعت شوطاً طويلاً على طريق التكامل والاندماج الإقليمي والقاري بدايةً من خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية عام ١٩٨١، مروراً بمعاهدة أبوجا لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية عام ١٩٩١،

وصولاً إلى تدشين اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ودخولها حيز النفاذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩.

جاء ذلك في كلمة ألقاها السيى خلال قمة مصغرة مع نظيره الروسى فلاديمير بوتين ومع رؤساء التجمعات الاقتصادية الأفريقية الكبرى بمدينة سوتشى على هامش منتدى (أفريقيا - روسيا) الاقتصادي، وأعرب السيى عن تقديره للرئيس بوتين ولشعب روسيا الاتحادية الصديق، ولسكان مدينة سوتشى على حفاوة الضيافة وحسن التنظيم، مثنياً الأهمية التى توليها روسيا الاتحادية للتعاون والتفاعل مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية لمشروع الاندماج الاقتصادى الهادف إلى إنشاء الجامعة الاقتصادية الأفريقية باعتبارها ركيزة محورية لدفع عجلة التنمية والتحديث بقارتنا وفقاً لأجندة ٢٠٦٣، وشدد على أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية تقوم بدور لا غنى عنه لتغليب أواصر الترابط بين دول القارة مما يجعلها ركائز رئيسية لتعزيز العمل الأفريقى المشترك، قائلاً "إن الجهود المخلصة تتواصل لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الأفريقية وكذلك مشروعات الربط البرى والبحرى بين دولنا وترسيخ أواصر التعاون فى

مختلف المجالات لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد والثروات الكامنة فى قارتنا الواعدة تلبية لتطلعات شعوبنا العريقة لغد أفضل"، وقال "إن النهوض بشبكة البنية التحتية للنقل والانتقال والاتصالات فى أفريقيا، يعد مسألة حيوية لتحقيق التكامل والنمو المنشودين على المستوى الإقليمى والقارى نظراً لأهمية البنية التحتية فى تسيير حركة الأفراد والبضائع والخدمات، فضلاً عن تعزيز قنوات التواصل ونقل البيانات والمعلومات، مما سينعكس على خفض تكلفة التجارة والاستثمار، ويوفر بيئة

مواتية لتحقيق مستويات أعلى من التكامل الإنتاجى والاقتصادى، ويصب بشكل مباشر فى صالح تحقيق أولوياتنا وفى مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة المواطن الأفريقى"، وجدد السيى تأكيده على ضرورة تكثيف العمل المشترك والتعاون مع شركاء التنمية بهدف حشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣، موجهاً الدعوة باسم أفريقيا لمؤسسات القطاع الخاص الروسية والعالمية للاستثمار فى القارة السمراء، ودعا مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية إلى ضرورة الاضطلاع بدورها فى تمويل عمليات التنمية بأفريقيا وتوفير السيولة المالية لتعزيز التجارة وزيادة الاستثمارات، معرباً عن تطلعه لأن تتبلور عن المناقشات خلاصات تصب فى مصلحة الشعوب الأفريقية وشعب روسيا الصديق وأن تمهد مخرجاتها لتدشين آفاق أرحب من التعاون الروسى الأفريقى.

### السيى وبوتين يشهدان مراسم توقيع مذكرتي تفاهم بين روسيا والاتحاد الأفريقى

شهد الرئيس عبد الفتاح السيى ونظيره الروسى فلاديمير بوتين مراسم توقيع مذكرتي تعاون بين روسيا والاتحاد الأفريقى فى ختام القمة الروسية الأفريقية للمرة الأولى فى سوتشى.

تناولت مذكرة التفاهم الأولى أسس التعاون والعلاقات المتبادلة بين روسيا والاتحاد الأفريقى، ووقعها موسى فقيه رئيس الاتحاد الأفريقى وسيرجى لافروف وزير خارجية روسيا.

كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين روسيا وأفريقيا حول التعاون المباشر بين الاتحاد الأفريقى والاتحاد الأوراسى.

## سوتشي تشهد قمةً مصريةً روسيةً

علي هامش القمة الروسية الأفريقية شهدت مدينة سوتشي قمةً مصريةً - روسيةً جمعت الرئيس السيسي بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث أكد الرئيس السيسي حرصه على تعميق علاقات الشراكة مع روسيا الاتحادية في إطار التطور المستمر الذي تشهده تلك العلاقات، والذي تكفل بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة خلال زيارته الأخيرة لروسيا في أكتوبر ٢٠١٨، مشيداً في هذا الصدد بالتعاون الثنائي القائم في العديد من المجالات والمشروعات المشتركة التي سيتم البدء في تنفيذها، خاصة مشروع إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في شرق بورسعيد، ومشروع إنشاء محطة الضبعة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية.

ومن جانبه رحب الرئيس الروسي بزيارة الرئيس السيسي إلى روسيا، معرباً عن سعادته بمشاركته مع الرئيس السيسي في رئاسة أعمال النسخة الأولى من القمة

الأفريقية الروسية، والتي تستهدف إلى دعم وتعميق العلاقات المتميزة والتاريخية بين القارة الأفريقية وروسيا، بالإضافة إلى تعزيز التشاور بين الجانبين حول كيفية التصدي للتحديات المشتركة.

وأكد الرئيس السيسي أهمية العمل على بلورة نتائج فعلية وعملية من القمة الروسية الأفريقية لصالح الشعوب الأفريقية بالمقام الأول، باعتبار أن القمة تستهدف إرساء خارطة للتعاون المستدام بين روسيا والدول الأفريقية، معرباً في هذا الصدد عن استعداد مصر لتعزيز مختلف أوجه التعاون الثلاثي بين البلدين في القارة الأفريقية، لا سيما في ضوء رئاسة مصر الحالية للاتحاد الأفريقي.

وتطرق الرئيسان إلى عدد من الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية، ومنها الجهود المشتركة لاستئناف الرحلات الجوية الروسية إلى مصر، والمشاورات الفنية الجارية بين الجانبين حالياً في هذا الإطار، فضلاً عن مشروع محطة الضبعة النووية، والتعاون في مجال تطوير منظومة النقل





والسكك الحديدية، وكذا على صعيد التعاون الثقافي في إطار عام التبادل الإنساني بين البلدين في ٢٠٢٠، بالإضافة إلى آلية التعاون المشترك في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب على مستوى الأجهزة المعنية.

## روسيا توقع مع الدول الأفريقية ٥٠ وثيقة بـ ١٢.٥ مليار دولار

وقعت روسيا والدول الأفريقية اتفاقيات خلال القمة الأفريقية الروسية في "سوتشي" تقدر قيمتها بنحو ١٢.٥ مليار دولار أمريكي، وقد بلغ عدد الاتفاقيات والمذكرات والعقود التي وقعتها روسيا مع الدول الأفريقية أكثر من ٥٠ وثيقة.

## اسقاط ٢٠ مليار دولار ديوناً على الدول الأفريقية لروسيا

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن بلاده أسقطت ديوناً بقيمة ٢٠ مليار دولار مستحقة على الدول الأفريقية لصالح روسيا، وأضاف بوتين على هامش كلمته في الجلسة العامة للقمة الروسية- الأفريقية أن إسقاط الديون في خطوة تهدف إلى تخفيف أعباء الديون عن كاهل الدول الأفريقية، وتوقع بوتين، أن يرتفع حجم الاقتصاد الأفريقي إلى ٩ تريليونات دولار بحلول ٢٠٥٠

## البيان الختامي للقمة الروسية الأفريقية يؤكد علي تعزيز القدرات وتبادل الخبرات في التصدي للإرهاب

اتفقت روسيا والدول الأفريقية على تعزيز قدراتها وتبادل الخبرات في مجال التصدي لخطر الارهاب والتطرف، واعداد الكوادر العاملة في قوام قوات حفظ السلام في المؤسسات الروسية والأفريقية المختصة.

ولفت البيان إلى "أن الجانبين سيعملان في

المحافل الدولية على بذل الجهود في مجال التصدي للجماعات الارهابية بغض النظر عن تنوع ايديولوجيتها والتصدي للجريمة المنظمة".

وأكدت روسيا والدول الأفريقية عزمها على "التصدي لمحاولة فرض الاملاءات والابتزاز التجاري والقضاء على محاولات بعض الدول اعطاء نفسها الحق المطلق في تحديد معايير العلاقات بين الدول الاخرى والتلاعب بالمطالب المحددة لضمان عدم انتشار الاسلحة النووية بهدف ممارسة الضغوط على الدول المستقلة".

ورفض البيان كذلك "العقوبات الأحادية التي من شأنها تقويض مكانة مجلس الأمن الدولي"، مؤكداً "التزام روسيا والدول الأفريقية بمبادي القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ودعمها لمبادئ عدم انتشار الاسلحة النووية ورفضها لعسكرة الفضاء".

وأكد البيان الختامي التزام الجانبين بالتمسك بمبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والعمل على تخفيف حدة التوتر وبناء التعاون السلمي بين الدول.

وذكر البيان أن روسيا والدول الأفريقية قررت تنسيق جهودها في مجال إصلاح هيئات منظمة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن الدولي وضمان أن تلعب المنظمة الدولية دوراً أساسياً في المسائل الدولية خاصة في مجال الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

واتفقا على العمل سوياً من أجل إصلاح مجلس الأمن بهدف اعطائه طابعاً تمثيلاً أوسع وضمان مشاركة أكبر للدول الأفريقية في أعماله وتوجيه الجهود من أجل بناء منظومة عادلة للعلاقات الدولية.

وأشار البيان عزم روسيا بذل جهودها بهدف توسيع التعاون بين الدول الأفريقية ومنظمة «بريكس» التي تضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

وأضاف أن الجانبين اتفقا على دراسة إمكانية التعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية الخاصة باستثمار الفضاء الكوني للأهداف السلمية وتطوير برامج تطوير الكوادر المهنية وتعزيز الصلات بين الجامعات والمؤسسات البحثية الكبيرة.

واتفق الجانبان كذلك على التعاون في مجال الإنذار المبكر من الكوارث الطبيعية ومكافحة الأوبئة وتعزيز التعاون في مجال الرعاية الصحية.

وأشار البيان إلى الاتفاق على عقد قمة روسية أفريقية مرة كل ثلاثة أعوام وإقامة منتدى للشراكة بين الجانبين بهدف إعطاء طابع الديمومة للعلاقات بينهما.

الرئيس السيسي في مؤتمر صحفي حول نتائج القمة والمنتدى الاقتصادي الروسي الأفريقي: تدشين منصة حوار بين القطاعين العام والخاص

شارك الرئيس عبد الفتاح السيسي في مؤتمر صحفي مع رئيس جمهورية روسيا الاتحادية، فلاديمير بوتين، حول نتائج المنتدى الاقتصادي الروسي الأفريقي والقمة الأفريقية الروسية.

وقال الرئيس السيسي في كلمته: «اسمحوا لي أن أتقدم إليكم جميعا بالشكر، وأخص بالذكر الرئيس فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية على استضافته لأعمال هذه القمة، وعلى ما لقيناه من دفاء الضيافة وحسن الاستقبال، كما أود الإعراب عن تقديري لما بذل من جهد كبير

لإنجاح أعمال القمة، والروح التعاونية التي أبدتها القادة الأفارقة ورؤساء وفود دول الاتحاد الأفريقي المشاركة، مما ساهم في تضافر جهود جميع المشاركين للتوصل لبيان ختامي يعكس الأولويات المشتركة الأفريقية الروسية، ويكرس رؤية الجانبين تجاه العديد من الموضوعات والقضايا الدولية، وعلى رأسها قضايا السلم والأمن، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وفقا لرؤية أجندة الاتحاد الأفريقي للتنمية ٢٠٦٣، وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠».

وأكد الرئيس السيسي أن قمة أفريقيا روسيا تأتي لتترجم المستوى المتنامي لعلاقات التعاون بين الجانبين، والإرادة السياسية للزعماء المشاركين لتعزيز أواصر العلاقات في كل أوجهها، بما يدفع نحو تحقيق أهدافنا في السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، ولقد حقق المنتدى الاقتصادي الروسي الأفريقي الذي عقد نجاحا ملموسا لكافة الأطراف، لما شهدته من تفاعلات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، حيث شارك فيه نخبة من رجال الأعمال الأفارقة والروس، وركز على عدد من الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة للدول الأفريقية، وعلى رأسها قطاعات البنية التحتية، والصناعة، والزراعة، والصحة، والطاقة، وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة؛ وذلك من خلال المحاور الثلاثة الرئيسية لمناقشات المنتدى وهي: سبل وجهود تنمية العلاقات الاقتصادية، وتشجيع إنشاء المشروعات المشتركة، والتعاون في المجالين الإنساني والاجتماعي، كما دشن المنتدى منصة للحوار المباشر بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يضيء بعدا إضافيا للعلاقات الروسية الأفريقية بتشجيع انخراط رواد الأعمال الروس في أفريقيا بالقطاعات ذات الأولوية للقارة.

## خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس السيسي.. بوتين: القارة الأفريقية تتمتع بميزة تنافسية

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين علي أن القارة الأفريقية تتمتع بميزة تنافسية ونعمل على مضاعفة حجم التبادل التجاري معها.

وأضاف بوتين خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس عبد الفتاح السيسي في ختام قمة (روسيا - أفريقيا) المنعقد في سوتشي، "لا بد أن نذكر أن هذا المنتدى فتح نوعاً من العلاقة الجيدة بين روسيا وأفريقيا بمشاركة أكثر من ٤٠ دولة من الرؤساء، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات".

وأوضح أنه نتيجة للعمل المشترك تم عقد اتفاقات تساعد على تنمية العلاقات الاقتصادية بين روسيا وأفريقيا في الناحية العملية والتكنولوجية والتحول إلى الرقمية، مشيراً إلى أنه تم اتخاذ قرار بناء على التشاور مع الأصدقاء الأفارقة حول تشكيل آلية للحوار الجديدة وهي منتدى شراكة (روسيا - أفريقيا).

ولفت إلى أنه في إطار هذا المنتدى فكل ٣ سنوات ستعقد لقاءات مع مستوى القمة بالتناوب في روسيا وإحدى الدول الأفريقية، كما ستعقد مشاورات سنوية لوزراء الخارجية بين روسيا وثلاثية الدول الأفريقية (الرئيس الحالي والسابق والقادم للاتحاد الأفريقي).

وأشار الرئيس الروسي إلى أن العلاقات بين روسيا والبلدان الأفريقية تعتمد على تقاليد راسخة للصداقة والتضامن تعود جذورها إلى دعم الشعوب الأفريقية في نضاله ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري، ودعم روسيا لاستقلال هذه الدول وسيادتها.

وأوضح الرئيس أن الجانبين الأفريقي والروسي استعرضا وجهات النظر بشكل صريح تجاه العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، على رأسها قضايا التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية والإنسانية، وقام رؤساء الدول والحكومات الأفريقية وروسيا باعتماد إعلان ختامي يعكس المبادئ التي اتفق الجانبان عليها، وأهمها احترام قواعد القانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وتحقيق السلم والأمن من خلال بناء نظام أكثر مساواة وعدالة في العلاقات الدولية، يقوم على مبادئ التعددية واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية الصراعات بالطرق السلمية، وحماية الهوية الوطنية والتنوع الحضاري؛ كما دعم الإعلان أهداف أجندة التنمية الإفريقية ٢٠٦٣، وكذا أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، كما تم تدشين آلية وزارية لمتابعة الحوار والشراكة، وهي جميعها مخرجات نتمناها ونقدر أنها تضع أساساً قوياً لتطوير العلاقات الإفريقية/ الروسية.

كما أوضح أنه انطلاقاً من مسؤولياتنا المشتركة سيستمر الجانبان الأفريقي والروسي في التنسيق لمتابعة تنفيذ مخرجات هذه القمة، بما يحقق آمال وطموحات شعوب قارتنا الأفريقية وشعب روسيا الاتحادية الصديق، وتظل المسؤولية ملقاة على عاتقنا جميعاً للبناء على ما تحقق، والعمل سوياً لتعزيز مخرجات النسخة الأولى لقمة روسيا أفريقيا لتعكس بشكل أفضل احتياجات قارتنا الأفريقية وتطلعات شعوبنا وأبنائنا داخل وخارج القارة الذين يتابعون قمتنا، أملين أن تنجز الكثير، وأن تجسد نتائجها واقعاً تستفيد الأجيال الشابة الصاعدة من ثماره ونتائجها الإيجابية.

وقال "إن الخبراء الروس شيّدوا عددًا من المواقع في البنية التحتية والمحطات الكهربائية والطرق في القارة الأفريقية، مشيرًا إلى أن الآلاف من الأفارقة تلقوا التعليم في روسيا الاتحادية.

وأضاف بوتين "أن تطوير العلاقات مع الدول الأفريقية ضمن الأولويات الروسية، كما أن هناك تقاربًا وتشابهاً في وجهات النظر حول أهم الموضوعات الدولية .

وأكد أن روسيا العضو الدائم في مجلس الأمن الأممي ستدعم توجهات الدول الأفريقية الهادفة إلى تأمين الأمن الإقليمي والاستقرار في القارة، مشددًا على عزم بلاده على إقامة اتصالات وعلاقات مع التكتلات والمنظمات الأفريقية.

وأشار بوتين إلى أنه تم التوقيع الآن على مذكرة تفاهم بين اللجنة الاقتصادية الأوراسية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، مؤكدًا عزم الجانبين على مواصلة ترسيخ وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري.

ولفت إلى أن الشركات الروسية أجرت مناقشات عديدة تؤكد أن أوساط الأعمال الروسية والأفريقية مهتمة بتوسيع العلاقات المتبادلة المنفعة.

وقال إنه "عندما كان الاتحاد السوفيتي يبني علاقاته مع القارة الأفريقية كان له نموذج تقليدي واضح معمول به، والآن يتطلب إقامة مثل هذه العلاقات وتطويرها، الحصول على الدعم المعلوماتي وآخر المستجدات"، مؤكدًا أن قمة (روسيا - أفريقيا) عملت على توفير هذا الدعم المعلوماتي وآخر المستجدات فيما يتعلق بالقارة الأفريقية.

وأضاف بوتين "أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول الأفريقية تجاوز ١٤٪ عام

٢٠١٨ وبلغ ٢٠ مليار دولار،" موضحًا أن روسيا وأفريقيا قادرتان على مضاعفة هذا المبلغ إلى ما يفوق ٤٠ مليار دولار في السنوات القريية القادمة، من خلال تنفيذ مشروعات مختلفة في المجالات التقليدية للطاقة، بالإضافة إلى العمل على مجالات جديدة مثل: الطاقة الذرية للأغراض السلمية والمصادر المتجددة للطاقة.

وأوضح أن الشركات الروسية تتعاون مع الشركاء الأفارقة في مجال النقل وتحديث الاتصالات الرقمية وتوفر أحدث الخبرات والتقنية، مؤكدًا أن روسيا ستواصل دعم وتدريب الكوادر الوطنية ذات المؤهلات الرفيعة.

ولفت إلى أنه تم تشييد أكثر من ١٠٠ معهد وجامعة بالتعاون مع روسيا الاتحادية، فيما تلقى أكثر من نصف مليون أفريقي تدريبًا مهنيًا من بينهم ١٠٠ ألف حصلوا على الدبلومة في المعاهد والجامعات السوفيتية والروسية، و٢٥٠ ألف تلقوا تدريبًا في المراكز التعليمية في الدول الأفريقية و١٥٠ ألف أفريقي تلقوا تدريبًا حول تشييد وتشغيل المواقع الصناعية.

وأكد بوتين مواصلة روسيا في دعم الأفارقة في تطوير البنية التحتية المتعلقة بالرعاية الصحية وحق حصول الأفارقة إلى الخدمات الصحية، مؤكدًا أن هذا العمل متبادل المنفعة ويوفر قدرات للشركات الروسية للعمل في السوق الأفريقي وترسيخ التعاون مع الأفارقة.

وأعرب الرئيس الروسي، في ختام كلمته، عن شكره للرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وكل المصريين لما قاموا به من جهد وعمل للتمهيد لهذه القمة وكل فعالياتها.

إعداد: كريم شكرى

# الرئيس السيسي

## يواصل مهمته من أجل أفريقيا

فى قمة

"تيكاد ٧"



تيكاد 7

30 - 28

أغسطس 2019

أفريقيا - اليابان



- الذي جاء تحت شعار "إحراز التقدم في أفريقيا من خلال الإنسان والابتكار" - كان فرصة لتعزيز هذه الآلية وخاصة في ظل رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي ودورها المتنامي في القارة، فبالإضافة لأهمية رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي هذا العام، فإن اليابان تنظر إلى مصر كبوابة للتعاون مع أفريقيا ودعم التنمية في القارة من خلال صيغة الشراكة الثلاثية التي تجمع بين اليابان ومصر ودول القارة السمراء، وخاصة من خلال نشاط الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، وقد ركزت قمة "تيكاد ٧" علي ٣ ركائز أساسية هي التحول الاقتصادي، وبناء مجتمع مستدام للأمن البشري، وتحقيق السلام والاستقرار، بالإضافة إلي تشجيع الاستثمار الخاص من خلال الشراكة والتضامن بين القطاعين العام والخاص وتوسيع نطاق الأعمال التجارية، وتحسين بيئة الأعمال والمؤسسات خاصة، ونجحت القمة في ترسيخ تطوير التعاون

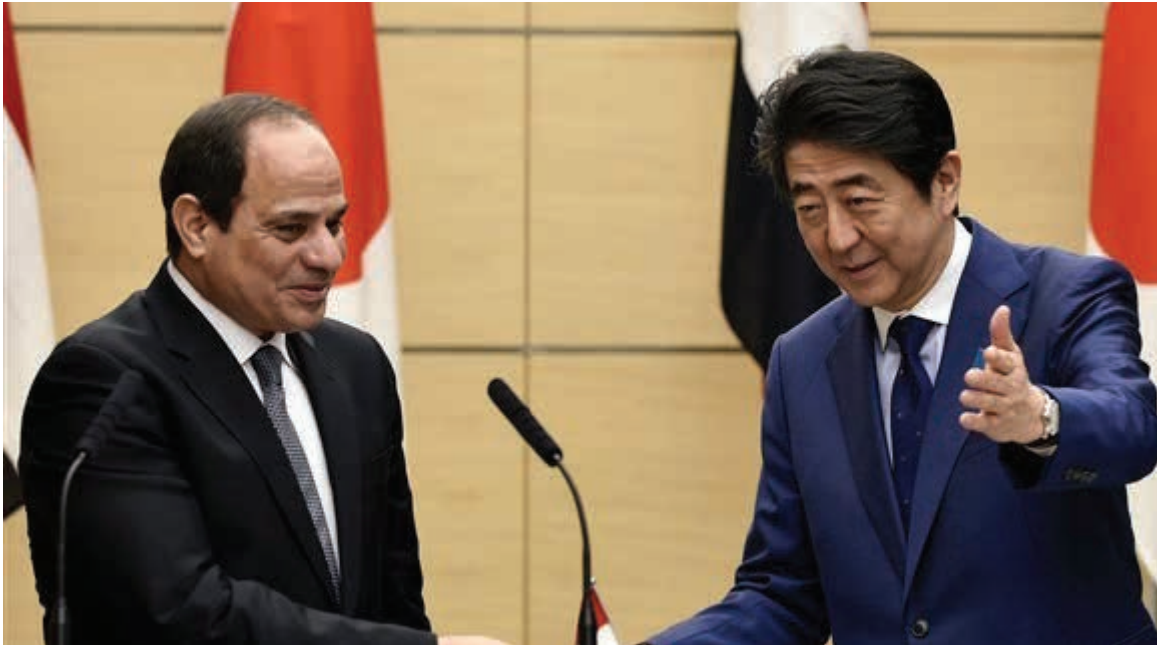
تعد قمة "تيكاد" إحدى أهم القمم والتجمعات من أجل التعاون في تنمية وتطوير قارة أفريقيا، فقد استضافت اليابان منذ عام ١٩٩٣ قمة التيكاد والتي أطلقتها بعد الحرب الباردة مباشرة، بهدف تنمية القارة السمراء من خلال عقد شراكة مع المجتمع الدولي لتحقيق النهوض والتنمية فيها، ويتولى تنظيم قمة "تيكاد" خمسة أطراف رئيسية يطلق عليهم المنظمون المشاركون هم: حكومة اليابان، مفوضية الاتحاد الأفريقي، مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التابع للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، وتعتبر الشراكة الثلاثية بين مصر وأفريقيا واليابان آلية مستقرة للتعاون الأفريقي الياباني، حيث تمكنت اليابان من توجيه مساعداتها الفنية والمالية لدول القارة من خلال البوابة المصرية، عبر توفير التمويل والمساعدات اللازمة لنقل الخبرات المصرية واليابانية للدول الأفريقية، ومن اللافت أن مؤتمر الشراكة اليابانية الأفريقية هذا العام

التجاري والاقتصادي مع القارة الأفريقية خاصة بعد دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية حيز التنفيذ في نهاية شهر مايو الماضي، حيث تمثل تلك الاتفاقية إحدى أدوات التكامل بين دول القارة في إطار أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ للتنمية المستدامة، إلى جانب تحقيق السلم والأمن في أفريقيا وتعزيز الحوار السياسي بين أفريقيا وشركائها للتنمية، وحشد الدعم لصالح التنمية الأفريقية.

### مشاركة الرئيس السيسي في القمة

تعد زيارة الرئيس "السيسي" لليابان هي الثالثة منذ عام ٢٠١٤ والثانية خلال العام

(٨/٢٨ - ٨/٣٠/٢٠١٩)، وتعتبر مشاركة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في فعاليات قمة "تيكاد ٧" باليابان إضافة كبيرة لمصر وللقارة الأفريقية، ويعد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" أول رئيس مصري يرأس قمة لذلك المؤتمر منذ إنشائه عام ١٩٩٣، وهو ما يمثل مرحلة جديدة من العلاقات المصرية الأفريقية والمصرية اليابانية أيضاً، وقد جمعت زيارة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لليابان بين أهداف سياسية واقتصادية وبين اهتمامات الرئيس بالشأن المصري الداخلي، ومسئوليته كرئيس للاتحاد الأفريقي، ووازنت بين العلاقات المصرية اليابانية الثنائية المشتركة والعلاقات المصرية



الأفريقية اليابانية في ظل علاقات مصرية يابانية تاريخية وشراكة استراتيجية يابانية أفريقية، وحققت مشاركة الرئيس "السيسي" في القمة عدة أهداف أولها: دعم وتعميق أواصر الصداقة والتعاون بين القاهرة وطوكيو، والتي تشهد حالياً تطوراً إيجابياً في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية وفي مجال

الجاري، حيث كانت الزيارة السابقة في شهر يونيو الماضي لحضور قمة العشرين بمدينة أوساكا اليابانية، وقد توجه الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى اليابان تلبية لدعوة من رئيس الوزراء "تشرينزو آبي" للمشاركة في "مؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية في أفريقيا" (تيكاد ٧) الذي عقد خلال الفترة



التنمية، ثانياً: طرح الرؤية المصرية تجاه قضية التنمية الشاملة في أفريقيا، والتي تتضمن تأكيد أهمية القدرات البشرية في العمل المشترك، ثالثاً: التأكيد على ضرورة إيلاء الاهتمام الكافي بالشباب الأفريقي بزيادة الاهتمام بالتعليم، وتطويره على نحو يتيح للشباب اكتساب المهارات اللازمة للإنخراط في سوق العمل، ورفع معدلات الإنتاجية والنمو والتركيز على التحول إلى مجتمعات المعرفة وتعزيز البنية التحتية العابرة للحدود في القارة، رابعاً: العمل على إيجاد تحالفات رائدة للاستثمار في البنية التحتية، خامساً: تعزيز ودعم تكتل اليابان أفريقيا "تيكاد" في زمن التكتلات التجارية الضخمة، والحرب الاقتصادية والتكنولوجية الشرسة بين القوي الكبرى وصراع الموارد والثروات.

**الرئيس السيسي: موقف مصر وتحركاتها لتعزيز التنمية بالقارة الأفريقية يتناغم مع أجندتها لعام ٢٠٦٣ لتحقيق التنمية المستدامة في القارة:**

شارك الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في ٢٨ أغسطس ٢٠١٩ مع "تشيرو أبي" رئيس وزراء اليابان في ترؤس قمة "التيكاد" في دورتها السابعة بمدينة يوكوهاما اليابانية، بحضور رؤساء الدول الأفريقية، وعدد من المنظمات والمؤسسات الدولية في مقدمتها الأمم المتحدة والبنك الدولي، وألقى الرئيس "السيسي" كلمة في الجلسة الافتتاحية للقمة أعرب في بدايتها عن تقديره لرئيس وزراء اليابان "شينزو أبي" ولشعب اليابان على حفاوة الضيافة وحسن التنظيم وما بذل من جهد في إطار الإعداد للقمة السابعة لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا "التيكاد" موجهاً شكره للشركاء المنظمين على الإعداد الموضوعي المتميز لهذه القمة، وما يبذلونه من جهد مستمر ودؤوب

لتوطيد الشراكة بين أفريقيا واليابان، وأوضح الرئيس في كلمته موقف مصر وتحركاتها لتعزيز التنمية بالقارة الأفريقية، والتي تتناغم مع أجندتها لعام ٢٠٦٣ والمحاور المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة

مع القارة الأفريقية، والتي جاءت في الخطاب الذي ألقاه الرئيس السيسي فور توليه رئاسة الاتحاد الأفريقي، وأكد الرئيس تطلعه لخروج قمة "التيكاد ٧" بنتائج ملموسة وقابلة للتطبيق من أجل دفع عجلة التعاون بين اليابان ودول الاتحاد الأفريقي، خاصة في ظل تطلع شعوبنا لما ستسفر عنه أعمال هذه القمة، ودعا إلى تكثيف التعاون العلمي والتنموي المشترك مع اليابان للاستفادة من قدرات القارة الأفريقية الطبيعية في تنوع مصادر الطاقة، من خلال دعم مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة، بما يسهم في تخفيف الآثار البيئية لظاهرة تغير المناخ، كما توجه باسم أفريقيا بدعوة لمؤسسات القطاع الخاص العالمية والشركات الدولية متعددة الجنسيات للاستثمار في القارة السمراء، وطالب مؤسسات التمويل الدولية والقارية والإقليمية بأن تضطلع بدورها في تمويل التنمية بأفريقيا، وتوفير الضمانات المالية لبناء قدرات القارة بما يسهم في تعزيز التجارة وزيادة الاستثمار، وعبر عن تقديره لدعم "التيكاد" للخطة الطموحة لإسكات البنادق في كافة أرجاء أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، مضيفاً أن الطريق لا يزال طويلاً لطي تلك الصفحة الأليمة من تاريخ النزاعات التي قوضت آمال التنمية، وهيأت بيئة خصبة لانتشار آفة التطرف والإرهاب، وأكد الرئيس "السيسي" الحاجة الماسة لدعم سياسة الاتحاد الأفريقي الإطارية لإعادة الإعمار والتنمية



شينزو آبي

في مرحلة ما بعد النزاعات، ومركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، والذي يعمل على تحصين الدول الخارجة من النزاعات ضد أخطار الانتكاس، وبناء قدرات مؤسسات الدولة لتضطلع بمهامها في حماية أوطانها ترسيخاً للاستقرار والسلام، وقال الرئيس "السيسي" "إننا نؤكد الحاجة الماسة لدعم سياسة الاتحاد الأفريقي الإطارية لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات"، وأضاف الرئيس السيسي خلال قمة التيكاد، أتطلع لخروج قممتنا بنتائج ملموسة وقابلة للتطبيق لدفع عجلة التعاون بين اليابان ودول الاتحاد الأفريقي.

**شينزو آبي: الحكومة اليابانية تستعد لإطلاق "مخطط الصحة بأفريقيا" لنقل الخبرات اليابانية إلى الدول الأفريقية وكذا التكنولوجيا.**

أكد رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" في كلمته الافتتاحية للقمة حرص اليابان على مواصلة دعم جهود التنمية بأفريقيا عبر مزيد من تشجيع المقاولات اليابانية على الاستثمار، وكذا تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، وأوضح "آبي" أنه خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، بلغت استثمارات القطاع الخاص الياباني في أفريقيا ٢٠ مليار دولار، لافتاً إلى أن طبيعة ومجالات هذه الاستثمارات متنوعة وتوسى إلى تحقيق قيمة مضافة للقارة، وتعهد رئيس الوزراء الياباني بأن حكومته ستبذل قصارى جهدها لرفع هذه الاستثمارات الخاصة بشكل مستمر وتشجيع المقاولات اليابانية على الانتشار في أفريقيا، مشيراً إلى أن هناك تعاوناً مع المؤسسات التمويلية المحلية لوضع آليات تمكن من توفير تغطية بنسبة ١٠٠٪ في مجال التأمينات المتعلقة بالتجارة الخارجية لتحفيز هذه

الشركات، وأشار إلى أن "تيكاد" تعزز الشراكة الاقتصادية والاستثمارات بين اليابان والقارة الأفريقية، مشيداً بالتقدم والإنجازات التي تحققت منذ قمة التيكاد السادسة التي احتضنتها العاصمة الكينية نيروبي في عام ٢٠١٦، كما تعهد بمواصلة التعاون الإيجابي مع البلدان الأفريقية في مجالات الصحة العامة ومكافحة الأمراض، مبرزاً أن الحكومة اليابانية تستعد لإطلاق في العام المقبل "مخطط الصحة بأفريقيا" لنقل الخبرات اليابانية في هذا المجال إلى الدول الأفريقية وكذا التكنولوجيا، وأشار إلى أنه توجد مجالات أخرى للتعاون بين اليابان والدول الأفريقية منها حماية المحيطين الهادي والهندي ومواجهة التغيرات المناخية والاقتصاد الأزرق وإصلاح مجلس الأمن.

من جانب آخر ألح رئيس وزراء اليابان في كلمته أمام القمة عن مشروع "تيكاد الجديد" الذي يهدف إلى تحقيق الازدهار في أفريقيا، مشيراً إلى أن الأمر يتعلق بـ "مقاربة جديدة للسلام والاستقرار في أفريقيا"، وأوضح أن هذه المقاربة تسعى لدعم جهود الوقاية من النزاعات،





"أنطونيو جوتيريش"

والوساطة والتوفيق من خلال التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية، وأضاف أن هذه المقاربة ستوفر أيضاً دعماً لإعتماد نظم متينة على المستوى القضائي، والإداري والتشريعي حتى لا يشهد بناء أمة خطوات نكوصية بسبب النزاعات، وذكر أن الحكومة اليابانية استضافت حتى الآن ما مجموعه ٦٧٦ من عناصر الشرطة، والمدعين العامين والقضاة من ٣٩ بلداً أفريقياً، لتوسيع معارفهم في مجال العدالة الجنائية والوقاية من الجرائم.

## أمين عام الأمم المتحدة: "تيكاد" عززت السلام والتنمية في أفريقيا

أوضح الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" أن مؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية الأفريقية "تيكاد" ساهم منذ انطلاقه عام ١٩٩٣ في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية بالقارة الأفريقية، وأضاف "جوتيريش" خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية للقمّة السابعة للتيكاد أن القارة الأفريقية غنية بالفرص والموارد اللازمة للتنمية، مشدداً على أن "التيكاد" لعبت دوراً فعالاً في تعزيز النقاش والتفاعل بشأن المشكلات الأفريقية بين دول القارة السمراء، وأشار إلى أن التيكاد دعمت أيضاً مبادرات التعليم والصحة والسلام والاستقرار والابتكار بالقارة الأفريقية، موضحاً أن عدداً كبيراً من أبناء القارة الأفريقية استفاد من المبادرات خاصة في مجال التعليم، وتابع الأمين العام للأمم المتحدة أن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية رسمياً خلال قمّة النيجر في يوليو ٢٠١٨، والتي تعد الأكبر على المستوى العالمي، يعد خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق تعزيز التكامل التجاري والتنمية بأفريقيا، وأكد "جوتيريش" أن مستقبل القارة الأفريقية يتوقف إلى حد كبير على تعزيز

الجهود الرامية لمواجهة التغيرات المناخية التي تؤثر على الأوضاع المعيشية والاقتصادية لدول القارة، مشدداً على ضرورة التركيز على قضايا السلام والأمن والاستقرار بالقارة الأفريقية، ودعا المسؤول الأممي إلى تعزيز الشراكة مع الدول الأفريقية لتدعيم مبادرات التيكاد، موجّهاً الشكر للحكومة اليابانية لتوفيرها المساعدات التنموية وتعزيز جهود السلام والاستقرار بأفريقيا، مؤكداً أن الأمم المتحدة حريصة على دعم التعاون مع الاتحاد الأفريقي لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣ وأجندة ٢٠٣٠ بشأن التنمية المستدامة، مبدياً تطلعه للمشاركة في مناقشات بناءة لتعزيز الأمن والاستقرار بأفريقيا.

## لقاءات مكثفة للرئيس السيسي علي هامش أعمال القمّة

## إمبراطور اليابان يستقبل الرئيس السيسي

استقبل إمبراطور اليابان "ناروهيتو" الرئيس "السيسي" بالقصر الإمبراطوري بالعاصمة طوكيو، وأعرب الإمبراطور عن سعادته بلقاء الرئيس السيسي، مؤكداً اهتمام اليابان بتعزيز

التعاون في العديد من المجالات التي تهم القارة الأفريقية.

## الرئيس السيسي يعقد مباحثات ثنائية مع رئيس وزراء اليابان

التقى الرئيس "عبد الفتاح السيسي" على هامش القمة السابعة للتيكاد برئيس وزراء اليابان "شينزو آبي"، حيث عُقدت قمة مباحثات موسعة بينهما، بحضور وفدي البلدين تناولت العديد من الملفات أبرزها تعزيز التعاون والشراكة بين مصر واليابان، والتطلع لتشجيع المزيد من الشركات اليابانية على العمل والاستثمار في مصر والمشاركة في شتى المشروعات الجاري تنفيذها، بالإضافة إلى الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، فضلا عن لقاء بيوكوهاما، رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا.

وقد رحب رئيس وزراء اليابان بالرئيس، موجهاً الشكر لسيادته على تلبية الدعوة للرئاسة المشتركة للقمة السابعة للتيكاد والمتعلقة بالمشاركة الاستراتيجية بين اليابان والقارة الأفريقية، مؤكداً ما تحظى به مصر وحضارتها العريقة من تقدير لدى الشعب الياباني، كما حرص "آبي" على الإشادة بما حققته مصر على صعيد التنمية، لا سيما في إطار الإنجازات الملموسة الجارية على مستوى الإصلاح الاقتصادي، وتنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى، وهو ما ساهم في تحفيز الشركات اليابانية على العمل في مصر للاستفادة مما تتيحه تلك المشروعات من فرص استثمارية واعدة، مؤكداً في هذا الصدد أن اليابان تولي لعلاقتها مع مصر أهمية خاصة على صعيدي التعاون الثنائي والتشاور السياسي، وذلك لمحورية دور مصر في محيطها الإقليمي ومنطقة الشرق الأوسط.

وتطرقت المباحثات كذلك إلى عدد من الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، حيث أعرب "آبي" عن دعم بلاده للجهود المصرية في إطار مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف بمنطقة الشرق الأوسط، كما توافقت وجهات النظر بين البلدين إزاء أهمية العمل على التوصل إلى حلول سياسية للأزمات التي تمر بها المنطقة، مع تأكيد ضرورة استمرار التشاور والتنسيق بين الجانبين في مختلف الأطر والمحافل الدولية.

فيما أعرب الرئيس "السيسي" لرئيس الوزراء الياباني عن تقديره لحسن الاستقبال وكرم الضيافة، مؤكداً الحرص على زيارة اليابان لترؤس قمة التيكاد، وذلك في إطار العمل على استمرار وتعزيز علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين، فضلاً عما تمثله المشاركة بين اليابان وأفريقيا من أهمية في ظل أنها تهدف إلى تعزيز التنمية الشاملة وتحقيق تطلعات الشعوب الأفريقية في الاستقرار والرخاء.

## الرئيس السيسي يلتقي سكرتير عام الأمم المتحدة

أجري الرئيس "السيسي" مباحثات مع أنطونيو جوتيريش "سكرتير عام الأمم المتحدة" على هامش مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية "تيكاد7".

وتناول اللقاء جهود تعزيز التعاون والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حيث أشار الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى تطلع مصر للتنسيق مع الأمم المتحدة لتعزيز دورها في معالجة الملفات ذات الأولوية للدول النامية، لافتاً إلى أن هدف تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يأتي على رأس أولويات الرئاسة



## الرئيس السيسي يعقد جلسة مباحثات مع رئيس أوغندا

عقد الرئيس عبد  
الفتاح السيسي مع  
نظيره الأوغندي يوري  
موسيفيني جلسة مباحثات  
وذلك على هامش انعقاد  
القمة السابعة للتيكاد

بمدينة يوكوهاما اليابانية، وتناولت  
المباحثات سبل دفع العلاقات الثنائية، فضلاً عن  
استعراض آخر التطورات الخاصة بالأوضاع  
في القارة الأفريقية، بالإضافة إلى جهود  
مكافحة الإرهاب باعتباره أحد أكبر التحديات  
التي تواجه أفريقيا، حيث تم الترحيب بتوافق  
الرؤى القائم بين البلدين إزاء مختلف الملفات  
السياسية، بالإضافة إلى التوافق حول أهمية  
تعزيز التكامل بين الدول الأفريقية، خاصة في  
المجالات الاقتصادية والتجارية وتطوير البنية  
التحتية.

وقد أشاد الرئيس السيسي خلال اللقاء  
بالدور الحيوى الذى يقوم به الرئيس موسيفيني  
كأحد القيادات الحكيمة فى أفريقيا، وجهوده  
لتعزيز الأمن والاستقرار بالقارة، مؤكداً  
متانة العلاقات التاريخية التى تجمع بين  
الشعبين والبلدين الصديقين، وحرص مصر  
على تعزيز تلك العلاقات على كافة الأصعدة.

من جانبه أكد الرئيس "موسيفيني"  
على عمق العلاقات الوثيقة التى تجمع بين  
البلدين، وتطلع بلاده للارتقاء بالتعاون  
الثنائى مع مصر فى كافة المجالات، خاصة  
فى ظل الدور المحورى الذى تقوم به مصر على  
الصعيد الإقليمى، مشيراً فى هذا الصدد إلى

المصرية الحالية للاتحاد الأفريقي لتحقيق  
تقدم فى مجال إعادة الإعمار والتنمية  
ما بعد النزاعات فى أفريقيا، كما أكد  
الرئيس "السيسى" أن هدف تعميق الشراكة  
الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم  
المتحدة يأتي على رأس أولويات الرئاسة  
المصرية الحالية للاتحاد الأفريقي، لا سيما  
في إطار جهود الرئاسة المصرية لتحقيق  
تقدم فى مجال إعادة الإعمار والتنمية ما بعد  
النزاعات فى أفريقيا، وبما يسهم فى تحقيق  
الأهداف على صعيد مبادرة الاتحاد الأفريقي  
لإسكات البنادق ٢٠٢٠ واستكمال وتعزيز بنية  
السلم والأمن الأفريقية للارتقاء بقدرات  
وآليات القارة للحفاظ على أمنها واستقرارها،  
وكذلك تحقيق خطوات ملموسة على مسار  
تطبيق أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، ومواصلة التقدم  
المحرز في تنفيذ أجندة التنمية ٢٠٣٠ فى أفريقيا.

كما شهد اللقاء تباحثاً بشأن آخر المستجدات  
على صعيد عدد من الملفات والقضايا  
الإقليمية، خاصة ما يتعلق بتطورات الأوضاع  
في كل من ليبيا وسوريا، وأكد المسؤول  
الأممي حرص المنظمة على تعزيز التعاون  
مع مصر لصون السلم والأمن الإقليميين في  
منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقد ثمن سكرتير عام الأمم المتحدة الجهود  
المصرية الناجحة في رئاسة الاتحاد الأفريقي  
هذا العام، معرباً عن حرص الأمم المتحدة على  
تعزيز ودعم التعاون مع مصر لإرساء أسس  
السلم والاستقرار والتنمية على المستوى  
الإقليمي، لا سيما في ضوء دور مصر المحوري  
في أفريقيا والشرق الأوسط، ودعمها المستمر  
لمبادرات إصلاح الأمم المتحدة في مختلف  
المسارات، إلى جانب المساهمة المصرية الكبيرة  
في عمليات حفظ السلم الأممية.



المصرية في الإصلاح الاقتصادي الشامل إلى بلاده، للاستفادة بها في إطار خطوات الإصلاح الاقتصادي التي تتخذها الحكومة الزامبية والذي يستهدف الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي.

وجود آفاق رحبة لتطوير التعاون بين البلدين في العديد من المجالات، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، ومشيداً في هذا الإطار بنشاط الشركات المصرية في أوغندا ومساهمتها في جهود التنمية، فضلاً عن الإعراب عن التقدير لما تقدمه مصر لبلاده من دعم فني في مجال بناء القدرات على مدار السنوات الماضية.

## ويلتقي رئيس زامبيا

التقى الرئيس السيسي مع الرئيس الزامبي إدجار لونجو، وخلال اللقاء أشاد الرئيس السيسي بالعلاقات الوطيدة بين مصر وزامبيا، لا سيما في ظل الأهمية التي تحتلها زامبيا في منطقة الجنوب الأفريقي، وأكد الرئيس أن مصر تولي أهمية خاصة لتعزيز أوجه التعاون المشترك مع زامبيا من خلال اجتماعات اللجنة المشتركة التي تجمع البلدين وذلك على مختلف الأصعدة، واستقبال المزيد من الكوادر الزامبية للمشاركة في برامج بناء القدرات التي تشرف على تنفيذها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في المجالات المختلفة.

من جانبه أشاد رئيس زامبيا بالتنامي المتواصل في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، معرباً عن تقديره الكبير لمصر وشعبها وقيادتها، ومنوها بوجود آفاق واسعة لتطوير العلاقات ودفع أطر التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات، لا سيما في مجالات المزارع المشتركة والتبادل التجاري وجذب الاستثمارات المصرية المباشرة والدعم الفني والتنسيق الأمني والعسكري المشترك، كما أشاد الرئيس لونجو بدور مصر في المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي للدول الأفريقية من خلال المشاركة بخبراتها المتنوعة، وأعرب عن التطلع لنقل التجربة

## الرئيس السيسي ورئيس وزراء اليابان يفتتحان جلسة حوار الأعمال بين القطاعين العام والخاص

شهد اليوم الثاني من زيارة الرئيس "السيسي" لليابان نشاطاً مكثفاً، حيث افتتح الرئيس ورئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" جلسة حوار الأعمال بين القطاعين العام والخاص، بحضور عدد كبير من المسؤولين ورؤساء المؤسسات العامة والخاصة بأفريقيا واليابان والتي تعقد في إطار مؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية الأفريقية "تيكاد ٧"، وألقى الرئيس "السيسي" كلمة قال فيها: "تعقد جلستنا اليوم تحت عنوان "الحوار بين القطاعين العام والخاص" لتؤكد العلاقة العضوية الوطيدة بين الطرفين والتي تهدف في نهاية الأمر إلى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة لشعبونا، حيث إن تحقيق انطلاقة اقتصادية قوية لم يعد مسؤولية الحكومات فحسب، بل يتطلب إيجاد شراكة بناءة مع القطاع الخاص كقاطرة النمو الرئيسية جنباً إلى جنب مع الدور القوي للدولة كداعم ومنظم ومحفز للنشاط الاقتصادي"، وقال "السيسي" إن الفترة الماضية أثبتت توافر الإرادة السياسية لدفع الجهود الأفريقية المخلصة للإصلاح والتحديث، والتي تشمل جميع المحاور



الأخلاقي وتنمية  
العمل الجماعي.  
كما تم استعراض  
التعاون الثنائي  
من خلال الجامعة  
المصرية اليابانية للعلوم  
والتكنولوجيا، حيث  
أوضح الرئيس إلى تطلع  
مصر لتكرار هذا النموذج  
من التعاون، وشهد

الاقتصادية والمجتمعية والهيكلية في مختلف  
دول الاتحاد الأفريقي، وقد أكد المشاركون  
في المنتدى أهمية تعزيز الشراكة بين  
القطاعات العام والخاص بأفريقيا، واستفادة  
الشركات اليابانية من الفرص الاستثمارية  
المتاحة بأسواق الدول الأفريقية، وأشار رئيس  
هيئة التجارة الخارجية اليابانية "نوبوهيكو  
ساساكي" إلى أن الحكومة اليابانية تسعى  
إلى تعزيز التعاون بين الشركات اليابانية  
والأفريقية، مؤكداً أهمية التيكاد في تدعيم  
التعاون بين الجانبين في مجال الاستثمارات.

## الرئيس يلتقي برئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

التقى الرئيس السيسي بمقر إقامته  
بيوكوهاما رئيس الوكالة اليابانية للتعاون  
الدولي "جايكا"، ووجه الشكر لرئيس "الجايكا"  
على المساعدات التي قدمتها لمصر، مؤكداً  
المكانة والتقدير اللذين تحظى بهما الوكالة  
لدى مصر، معبراً عن التطلع للتعاون مع  
"الجايكا" من أجل الانتهاء من المزيد من  
المشروعات في مصر، لاسيما مشروعات الطاقة  
والنقل والمواصلات وكذلك الطاقة الجديدة  
والمتجددة، ومشروع المتحف المصري الكبير،  
وذلك على النحو الذي يلبي طموحات الشعب  
المصري نحو تحقيق التقدم والازدهار، ومن  
خلال الاستفادة من الخبرات اليابانية المشهود  
لها بالكفاءة والدقة، والتي نجحت في تقديم  
نموذج حضاري للتحديث والرقى مع الحفاظ  
على القيم والتقاليد العريقة والانضباط  
والدقة، وأشار "الرئيس" إلى توافر العديد من  
مجالات التعاون الأخرى بين الجانبين، خاصة  
في مجال التعليم الأساسي والعالي، حيث أعرب  
الرئيس عن اهتمام مصر بالاستفادة من نظام  
التعليم الياباني وتطبيقه في المدارس المصرية،  
في ضوء تركيز هذا النظام على الجانب

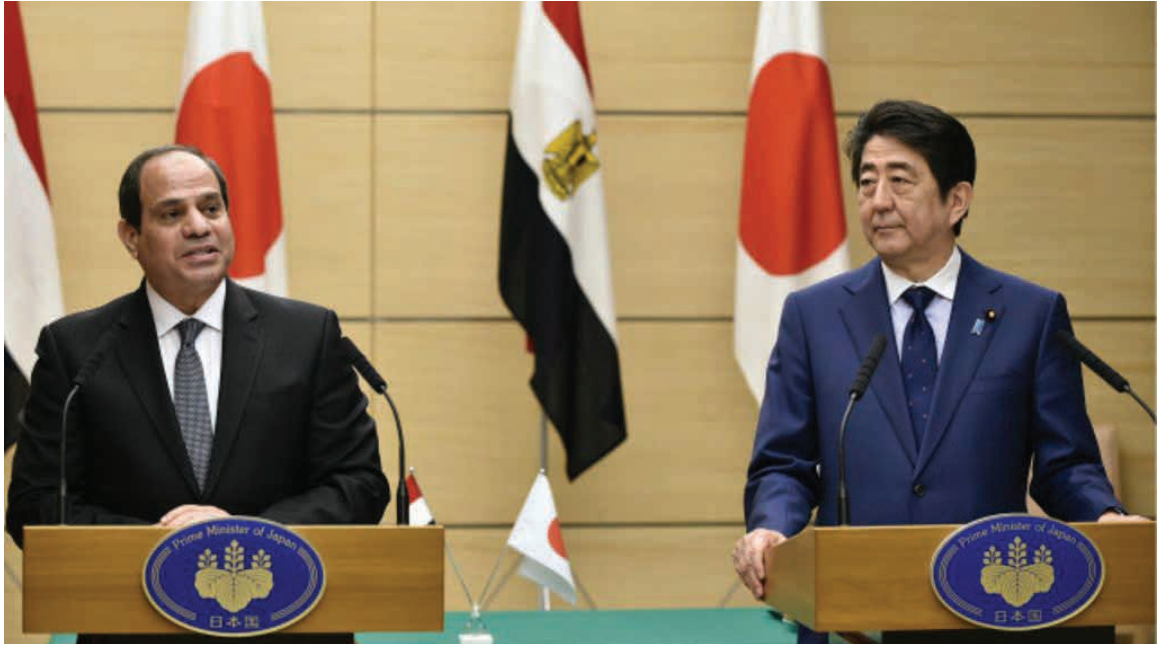
الرئيس "السيسي" خلال اللقاء التوقيع  
على مذكرة تعاون بشأن برنامج التعاون  
الفني الثلاثي المصري الياباني بين الوكالة  
المصرية للشراكة من أجل التنمية والوكالة  
اليابانية للتعاون الدولي "جايكا".

من جانبه استعرض رئيس "الجايكا" نشاط  
الوكالة اليابانية في مصر من مختلف  
المشروعات الجاري تنفيذها، والذي يأتي تعزيزاً  
للعلاقات الوثيقة التي تربط بين البلدين.

## ويلتقي مع رئيس جامعة هيروشيما

وبما يخص التعليم التقى الرئيس "السيسي"  
"يوكوهاما ميتسو أوتشي" رئيس جامعة  
هيروشيما على هامش انعقاد القمة السابعة  
للتيكاد، حيث رحب رئيس جامعة هيروشيما  
بالرئيس "السيسي" في اليابان، مستعرضاً  
أنشطة التبادل الطلابي التي تضطلع بها  
الجامعة مع مصر، فضلاً عن كونه أحد أعضاء  
مجلس أمناء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم  
والتكنولوجيا، إضافة إلى المشاركة القائمة  
بين جامعة الجلالة وجامعة هيروشيما والتي  
ستقوم بمقتضاها جامعة هيروشيما بالتعاون  
مع جامعة الجلالة في تشغيل الكليات بها وفقاً  
لنظم التعليم بجامعة هيروشيما.

وأكد الرئيس "السيسي" اهتمام الدولة



### ويستقبل رئيس حزب كوميتو

قبيل مغادرته اليابان استقبل الرئيس "السيسي" "ناتسو ياماجوشي" رئيس حزب "كوميتو" الشريك الثاني في الائتلاف الحاكم باليابان، بمقر إقامته في يوكوهاما لبحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين في التجارة والاستثمار ومجال السياحة.

### الرئيس السيسي وتشيزو آبي يعقدان مؤتمرا صحفيا في ختام أعمال قمة التيكاد

وجه الرئيس "عبد الفتاح السيسي" الشكر لرئيس وزراء اليابان "شينزو آبي" على استضافته لأعمال هذه القمة وحسن الاستقبال، معرباً عن تقديره للشركاء المنظمين للتيكاد على ما بذلوه من جهد كبير لانجاح عمل هذه القمة وما سبقها من اجتماعات تحضيرية وروح التعاون بين مختلف المشاركين، وأكد الرئيس "السيسي" إن قمة طوكيو للتنمية في أفريقيا (تيكاد) تعبر عن المستوى الرفيع الذي بلغته الشراكة الاستراتيجية بين دول الاتحاد الأفريقي واليابان، التي تعد إحدى الشراكات

المصرية بتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مشيداً في هذا الصدد بنموذج الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، باعتبارها من أهم مشاريع التعاون الثنائي بين البلدين، ومعرباً عن تقديره للدعم الياباني المتواصل للمشروعات ذات الصلة بالارتقاء بالتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي في مصر، وأمله في تعميق هذا التعاون من خلال تعميم التجربة اليابانية في التعليم في مصر وزيادة المنح الدراسية المقدمة للطلاب المصريين إلى اليابان.

### ويلتقى رئيس شركة "ماروبيني كوربوريشن"

شهد اليوم الثالث والختامي لقمة التيكاد لقاء الرئيس "السيسي" مع "ماسومي كاكينوكي" رئيس مجلس إدارة شركة "ماروبيني كوربوريشن" والتي تعتبر من أضخم الشركات اليابانية متعددة الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، وتناول اللقاء بحث أوجه التعاون بين البلدين في مجال الأنشطة التجارية والصناعية.



قارتنا الأفريقية،  
وذكر الرئيس  
"السيسي" خلال  
المؤتمر الصحفي إنه  
تم الحديث في قمة  
التيكاد عن محاور  
التنمية في أفريقيا  
حتى تستطيع أن  
تلحق بركب التقدم  
الذي تأمله الشعوب

المتميزة في عالمنا المعاصر وتساهم في تحقيق  
المنافع المتبادلة بين أطراف هذه الشراكة،  
وأضاف الرئيس "السيسي" - في مؤتمر صحفي  
مشترك مع رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي"  
في ختام القمة السابعة لمؤتمر طوكيو الدولي  
للتنمية في أفريقيا (تيكاد) المنعقدة بمدينة  
(يوكوهاما) اليابانية - أن (التيكاد ٧) "مثلت  
إنجازاً كبيراً لجميع الأطراف لما شهدته من  
توفير منصة للحوار المباشر بين القطاعين العام  
والخاص وتركيزها على عدد من الموضوعات  
ذات الأهمية والأولوية بالنسبة للاتحاد  
الأفريقي على رأسها قطاعات البنية التحتية  
والصناعة والزراعة والصحة وتطبيقات  
التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن قضايا السلم  
والأمن"، وأشار الرئيس "السيسي" إلى أن  
الشراكة بين دول الاتحاد الأفريقي واليابان  
ساهمت في تضافر جهود جميع الأطراف  
للوصول إلى مخرجات عملية قابلة للتطبيق  
تعكس أولويات العمل المشترك لتحقيق التنمية  
المستدامة في القارة الأفريقية وفقاً لرؤية  
أجندة الاتحاد الأفريقي للتنمية ٢٠٦٣ وأهداف  
التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقال الرئيس  
"السيسي" إن الاتحاد الأفريقي سيستمر في  
التعاون والتنسيق مع اليابان وكافة الشركاء  
المنظمين لـ"تيكاد" لضمان تنفيذ مخرجات  
القمة بما يحقق آمال وطموحات شعوب قارتنا  
الأفريقية، ومن هذا المنطلق فإن المسؤولية  
ملقاة على عاتقنا للبناء على ما تحقق من تطور  
وتقدم في الشراكة الاستراتيجية بين دول  
الاتحاد الأفريقي واليابان، والعمل سوياً لتعزيز  
تلك الشراكة لتعكس بشكل أفضل احتياجات  
قارتنا الأفريقية، وملكية دولها لأجندتها  
التنموية خاصة، وأعرب الرئيس عن تطلعه  
لاستكمال مسيرة الشراكة الاستراتيجية بين  
دول الاتحاد الأفريقي واليابان في قمة التيكاد  
الثامنة عام ٢٠٢٢ والتي ستعقد على أرض

الأفريقية، مشيراً إلى أن الدول  
الأفريقية بحاجة إلى تطوير البنية التحتية  
من ضمنها الرقمنة، وأوضح أن هناك أكثر  
من ٥٥ دولة وأن الربط بينها في كافة المجالات  
سواء كان ربطاً كهربائياً أو السكك الحديدية  
أو الطرق أو الموانئ أو حتى بواسطة خطوط  
الطيران متواضع، وبالتالي فهذا له تأثير مباشر  
على نمو التنمية، حال تم اعطاء هذا البعد  
الاهتمام والجهد الكافي له مع شركاء التنمية،  
وتم التحرك في بناء بنية تحتية حقيقية من  
ضمنها البنية الرقمية والتي تقدم فيها العالم  
كله، ولفت إلى أنه تم في مصر التحرك في  
هذا المجال بشكل كبير حتى نصل إلى مستوى  
لائق من الرقمنة في مصر، وأصبح لدينا  
الكوادر والقدرات سواء في البنية التعليمية أو  
حتى من خلال البنية التنفيذية بالشركات  
المصرية بالتعاون مع الشركات الأخرى التي  
نستطيع من خلالها بناء القدرة الرقمية بين  
مصر وداخل أفريقيا.

وتحدث الرئيس "السيسي" عن مؤسسات  
التمويل العالمية وقال: "لا شك أن هناك مخاطر  
متواجدة في القارة، وبالتالي الائتمان الذي  
يقدم يكون مرتفعاً، وهو ما يسبب عبئاً على دول  
القارة وعلى فرص الاستثمار فيها"، وأضاف: "إذا  
تفهمت مؤسسات التمويل أن هناك ١.٣ مليار



إلى أن "التيكاد" إطار مفتوح للجميع ولا يقتصر فقط على الشركات اليابانية، وإنما كثير من الشركات في آسيا وأوروبا شاركت في المؤتمر بالتعاون بين القطاعين العام والخاص من كافة أنحاء العالم، وأكد رئيس وزراء اليابان أن طوكيو تهتم باستقلالية القارة الأفريقية، مشدداً على ضرورة الاستفادة من الشباب لتحقيق التقدم والازدهار في القارة، وقال "أبي" إن "مبادرة أبي ٢٠١٣" ساهمت في تدريب أكثر من ٢٠٠٠ شاب أفريقي في اليابان، مشيراً إلى أن طوكيو ستستمر في تقديم المساعدات على المدى الطويل في هذا المجال، وأضاف أن الأطفال في أفريقيا يكتسبون مهارات كبيرة تساهم في تطوير قارتهم، مؤكداً أن هذا مفتاح النجاح الذي يساهم في مساندة وتطوير القارة الأفريقية.

وفيما يتعلق بالمرأة الأفريقية أكد "أبي" أن فرص التعليم للمرأة على مستوى العالم من أهم القضايا التي تحتاج إلى تركيز واهتمام، مشيراً إلى أن اليابان اتفقت في مجموعة العشرين الماضية على أهمية ضمان فرص تعليم للمرأة، وأكد أن بلاده ستتعاون مع الدول الأفريقية لبندل المزيد من الجهود في هذا المجال، لافتاً إلى أن اليابان تلعب دوراً كبيراً لتقديم فرص لتعليم أكثر من ٤ ملايين امرأة خلال الـ ٣ سنوات القادمة.

نسمة، وإنهم سيزيدون خلال السنوات العشرة أو العشرين المقبلة، وهناك فرق بين سوق به ١.٣ مليار نسمة بقدرة شرائية متواضعة وبين ١.٣ مليار بقدرة شرائية متقدمة، وهو لن يتحقق دون تحقيق تنمية مستدامة وتوفير فرص عمل للشباب تزيد من قدراتهم، وبالتالي يكون السوق الأفريقي واعداً لاستعاب النمو في التجارة العالمية.

من جانبه.. أكد رئيس الوزراء الياباني "شينزو أبي" - في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس "السيسي" في ختام مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا (تيكاد) بمدينة (يوكوهاما) اليابانية - أن أفريقيا هي أكبر ميادين التنمية.. داعياً الشباب الأفريقي إلى الدراسة والتدريب في اليابان من خلال المبادرات اليابانية، لافتاً إلى أن هناك أكثر من ٢٥٠٠ أفريقي يتلقون تدريبات ويساهمون في مجالات كثيرة مثل الطب على سبيل المثال، وأعرب "أبي" عن خالص شكره وتقديره لكل من ساهم في إنجاح قمة يوكوهاما في نسخة "تيكاد ٧"، مشيراً إلى أن "تيكاد ٧" شارك فيه ضعف عدد المشاركين في "تيكاد ٦"، وذلك قبل ست سنوات، واعتبر أن أفريقيا هي المستقبل المشرق للتنمية.. معرباً عن عزمه استقبال ٣ آلاف شاب أفريقي من أجل المساهمة في تطوير الموارد البشرية، وأشار رئيس الوزراء الياباني





## بيان "تيكاد ٧" الختامي يؤكد علي ضرورة التعاون بين اليابان وأفريقيا في التصنيع

والاستقرار بالقارة الأفريقية، مؤكداً أهمية مواصلة جهود إصلاح مجلس الأمن الدولي، وقال الإعلان إن المشاركين في القمة رصدوا التقدم الذي حدث في قارة أفريقيا خلال السنوات الماضية، والتحولات الجوهرية سواء في القارة أو العالم منذ تأسيس التيكاد عام ١٩٩٣، كما استعرضوا الإنجازات التي حققتها منذ إنشائها، ومواصلة تنفيذ المبادئ الحاكمة "الملكية الأفريقية والشراكة الدولية" ومن بينها الانفتاح، وأوضح الإعلان أن المشاركين في القمة وهم رؤساء وحكومات ووفود اليابان ودول الاتحاد الأفريقي وممثلو المنظمات الحكومية الأفريقية والدولية، والإقليمية، والشركاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني أكدوا أن تنفيذ مبادئ التيكاد يجب أن يتم عن طريق أولويات وديناميكيات التنمية الأفريقية، أخذاً في الاعتبار مفاهيم التنمية المستدامة والأمن البشري، كما ينبغي أن تتسق مع الرؤية الأفريقية الواردة بوضوح في أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، والالتزام العالمي بأجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقعت مصر مع اليابان وعدد من الدول الأفريقية "إعلان يوكوهاما- الصادر في ختام قمة "تيكاد٧" التي عقدت بمدينة يوكاهاما اليابانية خلال الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ أغسطس الجاري - والذي يهدف إلى ضخ استثمارات يابانية بقيمة ٢٠ مليار دولار في القارة السمراء على مدار الثلاث سنوات المقبلة، وقد أكد إعلان "يوكوهاما" أهمية التعاون بين اليابان وأفريقيا في العديد من القضايا وأهمها البنية التحتية عالية الجودة واستثمارات القطاع الخاص واستقرار الاقتصاديات الكلية والابتكارات التكنولوجية خاصة في مجال التصنيع والتحول الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية وتقليص مخاطر الكوارث وإدراجها وتنمية الموارد البشرية، ودعا إعلان "يوكوهاما" إلى مواصلة الشراكة بين أفريقيا وشركاء "التيكاد" لتعزيز التنمية المستدامة والابتكارات والتكنولوجيا والسلام

## مصر تناقش

## شواغل أفريقيا

## في قمة الـ

# G7



عقدت الدورة الـ ٤٥ لقمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، المعروفة اختصاراً بـ "G7"، السبت ٢٤ أغسطس ٢٠١٩، في مدينة بياريتس الفرنسية ولمدة ثلاثة أيام، بحضور لضيف من الزعماء والرؤساء هم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، ورئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي، ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، وعدد من رؤساء دول أفريقيا مثل الرئيس الرواندي بول كاجامي والرئيس السنغالي مكي سال، وغيرهم، حيث عقدت القمة في ضيافة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وشهدت القمة مشاركة هي الأولى للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، إلي جانب رئيس وزراء بريطانيا الجديد بوريس جونسون. و كما وضعت الرئاسة الفرنسية ه ملفات ذات أولوية لمناقشتها في أعمال القمة شملت "مكافحة عدم المساواة في النوع والتعليم والصحة، وتنفيذ انتقال بيئي عادل يركز على الحفاظ على التنوع البيولوجي والمحيطات، والعمل من أجل السلام والتصدي للتهديدات الأمنية ومكافحة الإرهاب، والاستغلال الأخلاقي للفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتجديد شراكة أكثر إنصافاً مع أفريقيا.

وعقدت القمة الأولى لهذا الكيان في عام ١٩٧٥ عندما اجتمعت ست دول لتبادل الأفكار والحلول المحتملة لأزمات الاقتصاد العالمي. وفي العام التالي انضمت كندا لهذه المجموعة. وفي عام ١٩٩٨ انضمت روسيا الاتحادية، ولكن أزمة ضم روسيا لإقليم القرم أدي إلي إبعادها عن المشاركة في هذه المحفل العالمي الهام. وتحرص القوى الاقتصادية العالمية على الاجتماع سنوياً لمناقشة أهم المستجدات في مجالات عدة تشمل المناخ والأمن والاقتصاد العالمي وقضايا الهجرة وغيرها، مع توسيع المشاركة ليشمل عدة دول توجه لها الدولة المستضيفة الدعوة للمشاركة في هذا الحدث الأبرز في العالم.

## المشاركة المصرية في أعمال قمة الـ G7

ألقي الرئيس عبد الفتاح السيسي كلمة هامة أمام أعمال القمة جاء نصها كالتالي:

"فخامة الرئيس إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية، رؤساء وقادة الدول والحكومات، السادة رؤساء المنظمات والمؤسسات الدولية، يسعدني أن أشارككم اليوم، ممثلاً عن الاتحاد الأفريقي، في فعاليات قمة مجموعة الدول السبع، تلبية للدعوة الكريمة من فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، لأنقل لكم طموحات شعوب قارتنا، في تحقيق السلام والتنمية المستدامة، وتطلعاتها لإرساء شراكة عادلة ومتواصلة بيننا، تركز على مبدأ المصلحة المشتركة، وتبنى على الجهود السابقة في ذلك الشأن".

وأضاف: "إننا نعلم جميعاً جسامة التحديات التي تواجه الدول النامية، ومن ضمنها الدول الأفريقية، في إطار سعيها للارتقاء بمستوى معيشة شعوبها، وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك المعوقات أمام تحقيق تلك الأهداف، والتي تتمثل في الأزمات الدولية والإقليمية القائمة، وتسارع أحداثها وتشابكها، فلا بديل عن تحاورنا المتواصل حولها، وإشراكنا بشكل أكثر في معالجتها، بما يتمشى مع المصالح المشتركة والمتبادلة، وكذا مع قواعد الديمقراطية التي يجب أن تسود وترسخ في العلاقات الدولية".

وأكمل: "من هذا المنطلق، فإننا لسنا في حاجة لاستعراض التحديات التي تواجه قارتنا الإفريقية تفصيلاً، وإنما نحتاج للعمل سوياً لإيجاد حلول لها، وفق أولويات دول القارة، واستناداً للعلاقة العضوية، بين تحقيق التنمية بكافة أبعادها من جهة، والحفاظ على الأمن والاستقرار من جهة أخرى".

وتابع: "إذا كان ما تقدم يشكل المنظور العام للتحديات التي تواجه قارتنا، فإن الوضع في ليبيا



من الجسامة والخطورة، بما يستوجب التطرق إليه بشكل خاص. إن تفاقم الأوضاع في ليبيا وأثر ذلك على أمن واستقرار مواطنيها، بل وعلى دول الجوار، جراء التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، والسيولة الأمنية المتمثلة في انتشار الميليشيات المسلحة، يقتضي تضافر الجهود الدولية لوضع حد لهذه الأزمة وهذا التهديد، وبما يضمن سلامة الشعب الليبي الشقيق، ويحفظ له مقدراته وموارده. إن الطريق للخروج من الأزمة في ليبيا معروف، ولا يحتاج سوى للإرادة السياسية وإخلاص النوايا، للبدء في عملية تسوية سياسية شاملة، تعالج كافة جوانب الأزمة، وفي القلب منها قضية استعادة الاستقرار، والقضاء على الإرهاب وفوضى الميليشيات، وإنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا، وضمان عدالة توزيع موارد الدولة والشفافية في إنفاقها، واستكمال توحيد المؤسسات الليبية على النحو الوارد في الاتفاق السياسي الليبي.

وأردف: "اتصلاً بذلك، فإن الحديث عن النهوض بإفريقيا، ينبغي أن يتأسس على إرادة

وتتلاقى معها مساعي تحرير التجارة البينية، عبر تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وخطوات تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الخاص".

وتطرق الرئيس إلى قضايا التنمية المستدامة وتحقيق المساواة بين الجنسين، قائلاً: "إن تناولنا لأسس التنمية المستدامة لن يكون مكتملاً، دون التطرق لأولويات وجهود القارة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك إيماناً بقدرة المرأة الأفريقية على الدفع قدماً بمسيرتنا التنموية بمختلف أركانها، ورغم ما تم إنجازه في هذا الإطار من واقع الإرادة السياسية والمجتمعية القوية، إلا أن النتائج المأمولة لن تتأتي دون توفير البيئة المواتية، من خلال توفير التمويل المنشود، والنفوذ إلى الأسواق والتكنولوجيا الحديثة، بما يسمح بإطلاق إمكانات المرأة الأفريقية عبر التعليم، وبناء القدرات، ويمكنها من الانخراط بفعالية في أسواق العمل على قدم المساواة مع أقرانها من الرجال، وتعزيز تواجدها في مجال ريادة الأعمال، والأخذ بزمام المبادرة في إقامة المشروعات".

جماعية، تستهدف تسوية أزمات القارة، فضلاً عن مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، لتأثيراته المدمرة على جميع الأصعدة، لا سيما على جهود التنمية، وهو ما يجب أن يستتبعه مساءلة حقيقية لداعميه ومموليه، جنباً إلى جنب مع الحفاظ على الدولة الوطنية ومؤسساتها، وكل ذلك من شأنه أن يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار، وينأى بالشباب عن التطرف والهجرة غير الشرعية، ليتسنى التركيز على وضع آليات فعالة، للقضاء على الفقر وخفض البطالة، ومكافحة الأمراض المتوطنة، والتصدي لظاهرة تغير المناخ".

وأكمل: "أؤكد على أنه إذا كانت تلك التحديات تفرض علينا مسؤولية التعاون لمواجهة، فإن دولنا الأفريقية تمتلك، بنفس القدر، فرصاً واعدة وإمكانات متنوعة، تؤهلها لتكون شريكاً موثوقاً للمجتمع الدولي، فلدينا سوقاً كبيراً وموارد بشرية غنية، وغيرها من العناصر الجاذبة، لعل أهمها جهود تطوير البنية التحتية الأفريقية، من خلال تنفيذ المشروعات القارية ومشروعات الطاقة بكافة صورها، بهدف تحقيق التكامل الإقليمي والاندماج القاري،



المستوي الوطني أو من خلال الاتحاد الأفريقي، عبر مقارنة شاملة تتعامل مع مختلف التحديات السياسية والأمنية والتنموية للمنطقة، وتعالج مسبباتها بشكل جذري. وختاماً، وانطلاقاً من المصالح المشتركة بين قارتنا ومجموعتكم، فإنني أتطلع إلى الخروج بنتائج ملموسة، تعكس رؤيتنا المتوافق عليها لهذه الشراكة المتجددة بيننا، وبما يتكامل مع الجهد المبذول في أطر أخرى تجمعنا، وذلك عن طريق اتخاذ خطوات جادة متسقة مع خططنا الوطنية، وأجندة ٢٠٦٣ التي تحمل رؤية القارة لتحقيق تنميتها المستدامة، وعلى نحو يترابط مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويبتعد عن أية أطروحات ترتب أعباءً إضافية لا طاقة لنا بها، أو تفرض مشروطيات سياسية".

### قراءة حول كلمة الرئيس

واستقرأً لكلمة الرئيس المصري، نجد أنها عبرت عن كثير من شواغل القارة الأفريقية خاصة في تأكيد سيادته علي أهمية العمل معاً من أجل إيجاد حلول لقضايا ومشكلات الدول الأفريقية والتعاون من أجل شراكة أكثر إنصافاً لدول القارة الأفريقية. كما تناول الرئيس الوضع الأمني المقلق للغاية في ليبيا والحاجة الماسة لتكاتف الجهود للقضاء علي خطر التنظيمات الإرهابية وانتشار ليبيا من هذا الوضع المتدهور، سعياً لتحقيق الاستقرار والسلام للشعب الليبي. كما شدد الرئيس علي أهمية تضافر الجهود لمكافحة الإرهاب البغيض وتقديم داعميه ومموليه لمساءلة حقيقية، فضلاً علي الحفاظ علي الدولة الوطنية ومؤسساتها.

كما شدد الرئيس السيسي علي أن أفريقيا تزخر بالموارد الطبيعية والبشرية الهائلة، ما يتطلب تضافر الجهود لتطوير البنية التحتية الأفريقية لتحقيق التكامل الإقليمي والقاري وتحقيق أقصى استفادة لشعوب القارة الأفريقية. كما أكد أيضاً

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي وتحفيز النمو الاقتصادي، قال الرئيس السيسي: "على نحو مكمل لجهود تمكين المرأة، فإن التحول الرقمي يعد من أهم محفزات النمو الاقتصادي، وبناء اقتصاديات تنافسية ومتنوعة، وإقامة مجتمعات حديثة داعمة للمعرفة والابتكار وجاذبة للاستثمارات، ولذلك نعول على شركائنا في المجموعة، ومؤسسات التمويل الدولية، لتعزيز قدرات القارة في هذا المجال، وصولاً لحلول مبتكرة للتحديات التي تواجهنا، وفي مقدمتها البطالة، خاصة في ظل الزيادة المستمرة في أعداد الشباب الأفريقي المنضم إلى سوق العمل سنوياً، وفي سياق تكامل مقومات التنمية المستدامة، لا يفوتني أن أتطرق إلى أهمية مكافحة ظاهرة الفساد على الصعيد الدولي، لما تسببه تلك الظاهرة من استنزاف الموارد وهدر الجهود التنموية، وتأثيرها سلباً على الكفاءة الاقتصادية وبيئة الاستثمار بشكل عام، وهو ما دفع قادة القارة لبذل جهود مكثفة لمواجهة تلك الآفة، وقد انعكس ذلك في عقد (المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد)، الذي استضافته مدينة شرم الشيخ في يونيو ٢٠١٩، معتمداً عدداً من التوصيات ذات الصلة على مستوى القارة، التي ينبغي أن يتم استكمالها بأطر تلزم البنوك التجارية الدولية، بإعادة الأرصدة الناجمة عن ممارسات غير مشروعة، والمودعة لديها، إلى الدول الأفريقية، من خلال تطبيق معايير عملية وواقعية، بدلاً من اشتراط إجراءات يستحيل الوفاء بها. السيدات والسادة، مثلما توافقت القارة على وضع إطار عام يحقق تنميتها".

وأضاف: "أؤكد مجدداً على مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وحيوية تعزيز بنية السلم والأمن القارية، مستثمراً هذه المناسبة للإشارة إلى الأهمية الكبيرة لمنطقة الساحل والصحراء، والثروات والفرص المتاحة لديها، وكذلك التحديات التي تواجهها، ومن ثم فإنني أدعو المجتمع الدولي، لدعم جميع الجهود التي تقوم بها دول الساحل والصحراء، سواء على

علي أهمية دعم جهود تمكين المرأة الأفريقية عبر التعليم وبناء القدرات لمساعدتها في الانخراط بصورة أفضل في سوق العمل وتمكينها من أداء دورها في المجتمع بفعالية وكفاءة.

كما أكد الرئيس علي أهمية مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية درءاً لأي تدخلات خارجية من شأنها أن تعقد الأوضاع بدول القارة.

### لقاءات الرئيس علي هامش القمة

خلال أعمال قمة الـGV ، التقى الرئيس عبدالفتاح السيسي عدداً من قادة الدول المشاركة في قمة مجموعة الدول السبع، وشملت اللقاءات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، حيث عقد الرئيسان قمة لمواجهة أزمات منطقة الشرق الأوسط. وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس أكد خلال اللقاء قوة وعمق العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين مصر والولايات المتحدة، مشيداً بما تشهده تلك العلاقات من تطور إيجابي

متواصل خلال إدارة الرئيس "ترامب"، ومشيراً إلى حرص مصر على الاستمرار في الارتقاء بأطر التعاون المشترك في جميع المجالات، فضلاً عن مواصلة التنسيق والتشاور مع الإدارة الأمريكية حول سبل ترسيخ السلام والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط، في ضوء تعدد الأزمات التي تعاني منها المنطقة وخطورتها. من جانبه، أعرب الرئيس الأمريكي عن تقديره لمصر ولشخص الرئيس، وما حقته مصر تحت قيادته من أمن واستقرار وكذلك تطورات تنموية بالرغم من المحيط الإقليمي غير المستقر وما يفرضه ذلك من تحديات ضخمة. كما أكد الرئيس الأمريكي استراتيجية العلاقات المصرية الأمريكية، وتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من تطوير علاقات التعاون الثنائي على جميع المستويات، مشيراً إلى ما تحققه مصر من نجاح في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ودفع عملية التنمية الشاملة، ومؤكداً الرغبة في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز الاستثمارات المشتركة بينهما.



كما أشاد الرئيس الأمريكي بمستوى التنسيق والتشاور الاستراتيجي بين البلدين، مشيراً في هذا الصدد إلى محورية الدور المصري في منطقة الشرق الأوسط، ودعم مصر لجهود مكافحة الإرهاب والتطرف وإرساء دعائم السلام والاستقرار في المنطقة. كما تطرق اللقاء إلى ملف مكافحة الإرهاب، حيث أعرب الرئيس الأمريكي عن دعم الولايات المتحدة الكامل للجهود المصرية في هذا الصدد، وأشاد الرئيس الأمريكي بجهود مصر والسيد الرئيس لتعزيز مبادئ وقيم التسامح الديني وحرية العبادة في مصر. وفي هذا الإطار أكد السيد الرئيس أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي لتقويض خطر الإرهاب ومنع وصول الدعم لتنظيماته سواء بالمال أو السلاح أو الأفراد. كما تناول اللقاء بين الرئيس والرئيس الأمريكي تطورات مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها القضية الفلسطينية، حيث أكد الرئيس دعم مصر لجميع الجهود المخلصة التي تهدف لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس مرجعيات وقرارات الشرعية الدولية، بما يسهم في إعادة الاستقرار وفتح آفاق جديدة تستفيد منها جميع شعوب المنطقة.

كما توافق الرئيسان على أهمية التوصل إلى حلول سياسية للأزمات في ليبيا وسوريا، وأكد الرئيس في هذا الصدد أن دعم المؤسسات الوطنية وترسيخ تماسكها من شأنه المساهمة في الحفاظ على وحدة الدول التي تعاني من أزمات وصيانة مقدرات شعوبها وإنهاء المعاناة الإنسانية الهائلة التي عانت منها هذه الشعوب الشقيقة على مدار السنوات الأخيرة.

كما التقى الرئيس السيسي بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حيث صرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الرئيس أعرب خلال

اللقاء عن شكره للرئيس الفرنسي على حسن الاستقبال وكرم الضيافة خلال مشاركة في قمة مجموعة الدول السبع، مشيداً بقوة وتميز العلاقات المصرية الفرنسية وما تتسم به من خصوصية تاريخية. من جانبه رحب الرئيس الفرنسي بالسيسي، مثنياً مشاركة مصر في أعمال القمة، وكذلك بالعلاقات الثنائية بين مصر وفرنسا والروابط الحضارية والثقافية التي تربط بين الشعبين المصري والفرنسي الصديقين. كما أعرب الرئيس الفرنسي عن حرص فرنسا على تعزيز آليات التعاون المشترك ومواصلة تطوير العلاقات الثنائية والتشاور والتنسيق حول القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك. وأضاف المتحدث الرسمي أن اللقاء تطرق إلى بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية خاصة على المستوى الاقتصادي، كما تناول اللقاء استعراض العلاقات الأفريقية الفرنسية، في ضوء رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي، وكذا تطورات الأزمات الإقليمية والقضايا الدولية، ومن بينها جهود إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب والتطرف والهجرة غير الشرعية. كما تم تبادل الرؤي بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا، حيث توافقت وجهات نظر الرئيسين حول تضافر الجهود المشتركة الثنائية بين مصر وفرنسا وأيضاً الدولية سعياً لتسوية الأوضاع في ليبيا على نحو يسهم في القضاء على الإرهاب، ويحافظ على المؤسسات الوطنية للدولة، وكذا مواردها، ويحد من التدخلات الخارجية.

كما عقد الرئيس لقاءات أيضاً مع رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، واستضاف مائدة غداء لرؤساء رواندا "بول كاجامي"، والسنغال "ماكي سال"، ورئيس جنوب أفريقيا "سيريل رامافوزا"، ورئيس بوركينا فاسو "روك كابوري" وذلك تنسيقاً للمواقف خلال أعمال القمة.

كما شارك الرئيس السيسي في جلسة "المناخ والتنوع البيولوجي والمحيطات" حيث ألقى كلمة، جاءت كالتالي:

تحتل قضايا البيئة وتحدياتها حيزاً كبيراً من اهتماماتنا اليومية، إذ تمتد آثارها إلى مختلف جوانب حياتنا. ويشكل تناولنا السياسي لتلك القضايا، مصلحة متبادلة والتزاماً أخلاقياً تجاه كوكب الأرض، كونها تعد جزءاً لا يتجزأ من منظومة التنمية المستدامة المنشودة. تغير المناخ تهديد مباشر لنا جميعاً. وعلينا رفع مستوى طموحاتنا خلال التصدي له. ولا شك أن تغير المناخ يعتبر من أخطر تلك القضايا، لما يمثله من تهديد مباشر لنا جميعاً، يحتم علينا رفع مستوى طموحاتنا وتعهداتنا في التصدي له، مع التنفيذ الأمين لالتزاماتنا الحالية. ومن المؤسف أن أفريقيا تظل المتضرر الأكبر من آثار تلك الظاهرة، رغم أن حجم انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لا يمثل سوى جزء لا يذكر من إجمالي الانبعاثات العالمية.

وفي هذا السياق، أود التشديد على نقطتين رئيسيتين: أولاً: ضرورة التمسك بمبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن متباينة الأعباء" في تعاملنا مع ظاهرة تغير المناخ، وأهمية التوازن بين جهود خفض الانبعاثات، وبين جهود التكيف مع آثار المناخ، مع احترام الملكية الوطنية للإجراءات. ثانياً: أهمية توفير التمويل المستدام والمناسب للدول النامية لمواجهة تلك الظاهرة، وهو التمويل الذي لا يزال قاصراً عن الوفاء بالاحتياجات، جنباً إلى جنب مع توفير وسائل التنفيذ من التكنولوجيا وبناء القدرات، مع ضمان عدم فرض أعباء إضافية على دولنا الأفريقية تزيد من مخاطر ارتفاع مستوى المديونية بها. كما أؤكد أن مصر لم تدخر جهداً خلال رئاستها لمجموعة الـ ٧ والصين عام ٢٠١٨، وللمجموعة الأفريقية في مفاوضات المناخ، لإنجاح عملية تفعيل اتفاق باريس، كما نترأس بشكل مشترك مع المملكة المتحدة،

تحالف "التكيف والقدرة على التحمل"، في قمة السكرتير العام للأمم المتحدة لتغير المناخ سبتمبر ٢٠١٩، وتتطلع إلى أن تسفر عن خطوات عملية، تسهم في الجهد الدولي لحشد تمويل المناخ، وتضاف إلى التعهدات السابقة.

السيدات والسادة، يُسعدني الإعلان في هذا المحفل، عن انضمام مصر إلى ميثاق "ميتر"، إيماناً منها بضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي، كعنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتسق مع مبادرة مصر، خلال استضافتها لمؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، بشرم الشيخ في نوفمبر الماضي، الرامية إلى تعزيز التعاون بين اتفاقيات "ريو" الثلاث، المعنية بتغير المناخ والتصحر والتنوع البيولوجي، وإيجاد مقاربة متكاملة للتعامل مع فقدان التنوع البيولوجي، والآثار السلبية لتغير المناخ وتدهور الأراضي، ونأمل أن تحظى المبادرة بدعم دول المجموعة. وأخيراً، لا يفوتني التطرق لأهمية المحيطات بالنسبة لقارتنا الأم، أفريقيا، التي تطل سواحلها على محيطين، وضرورة العمل على تعزيز الإطار القانوني الحاكم لحظر تلوثها من مختلف المصادر، وخاصة مخلفات البلاستيك، وذلك من خلال تحقيق التوعية اللازمة، وضبط التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة، وإحكام آليات تنفيذها، والتعاون في إطار نقل التكنولوجيا اللازمة لدولنا لمواجهة هذا التحدي، وكذلك التكنولوجيات البديلة للنفايات غير المتحللة بيولوجياً، وصولاً لإجراءات وخطوات تعزز التعاون الدولي وتبادل الخبرات، للتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة."

إعداد: مصطفى احمدى